الباب الثانى

إسرائيل وسيناء والنيل

حينما نتناول علاقة إسرائيل بمصر، يبرز على الساحة نهر النيل، فهو مطمع لإسرائيل من قبل إنشائها فى مشروع هرتزل لإقامة دولة فى سيناء، واهتمامها بالأمن المائى يمثل مطلبًا ملحًّا وضروريًّا. ويرى البعض أن حدود إسرائيل هى حدود أمنها المائى، وهو يفسر الشعار التقليدى «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل»، وترى إسرائيل فى نهر النيل السبيل الذى يمكن أن يحل مشاكلها المائية ـ وخاصة بعد تفاقم أزمة المياه فيها وعدم كفاية مصادر المياه التى استولت عليها فى الأراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧ ـ فى الوفاء باحتياجاتها المستقبلية، خاصة أن تكلفة رى الفدان ممكن أن تعادل إنتاجيته فى المستقبل؛ وفقًا لما ورد فى الصحف الإسرائيلية، والتى تعددت فيها المقالات التى تعرض للمشكلة وتطالب بحلول سريعة لها؛ ولذلك فإن إسرائيل من الدول التى تطالب بتدويل الماء وبيعه كحل لمشاكلها، بل سعت لشرائه من تركيا فعلًا.

يمثل النيل أحد طموحات إسرائيل، والتى ظلت فى سعى مستمر للحصول على مائه، سواء مباشرة، أو بالضغط عن طريق مد نفوذها وتوثيق علاقاتها بدول حوض النيل وتأليبهم على مصر بدعوى استغلالها مياهه لصالحها على حساب الآخرين[٤٠].

أصبحت مشكلة المياه مشكلة عالمية تناقشها المحافل الدولية، وفى ورقة قدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «CIA» لتقييم المخاطر العالمية، جاء أنه هناك على الأقل عشرة مواقع فى العالم يمكن أن تنفجر فيها الحرب بسبب تناقص مصادر المياه، وسجل العلماء أن فى عام ٢٠٠٠ تراجع نصيب العالم من المياه عما ما كان يحصل عليه فى عام ١٩٧٥ على الرغم من تصاعد الطلب على المياه إلى الضعف. وسيصبح الشرق الأوسط ـ فى ظل مصادره المائية الضئيلة ـ أسوأ من عدد من المناطق. ويرى جون بولوك أن المياه أحد أسباب الصراع العربى الإسرائيلى، وأنهم عندما حاولوا إقامة دولتهم سعوا لكى تكون لها الذراع الطولى فى موارد المياه الوفيرة.

(٤٠) جون بولوك: «حروب المياه»، ص١٢٧ ـ ١٢٩.

كان لنهر الليطانى، على وجه الخصوص فى الأراضى اللبنانية، دور مهم فى إستراتيجية إسرائيل؛ حيث زحف جيشها إلى لبنان لمحاربة الفلسطينيين هناك[٤١]. وفى إسرائيل، عبَّر النائب مانشيا هوبيلد الذى كان أحد أهم الجنرالات فى الجيش الإسرائيلى عن أهمية المياه لها، فقال: إن أهم حروبنا ستكون من أجل المياه، ولا بد للعالم أن يتفهم حاجات إسرائيل الإستراتيجية، وعندما سئل عن رد الفعل العربى قال آنذاك: أعتقد أن الليطانى لن يثير ردود فعل كبيرة، نحن نشعر أن شيئًا من هذا النهر ملك لنا. وتزامن هذا القول مع تحضير إسرائيل فعلًا لعملية عسكرية وقائية تحت عنوان «مياه الجليل»، الهدف منها تأمين استمرارية نقل وسحب المياه، والثانى تدعيم الوجود العسكرى الإسرائيلى إلى حيث مجرى نهر الليطانى فى البقاع الغربى.

ويذكر عادل عبد الرازق أن اتجاه الحروب هذا يلوح بوضوح من خلال مناقشة اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط؛ حيث عبَّرت عن إمكانية قيام حرب جديدة سببها التنافس على المياه. فمع تناقص الموارد المائية العذبة، فإن الحرب ستكون الأسلوب الوحيد الباقى؛ مما سوف يؤدى لمزيد من التوتر، وسوف تصبح الحرب هى الملجأ الوحيد للدولة التى تريد الحصول على المياه، ويذكر التقرير أن الأردن سيكون مضطرًّا لخوض مثل هذه الحرب إذا لم يتخذ إجراءات حاسمة بشأن توزيع مياه نهر الأردن.

وأعتقد أن ما كتبه شمعون بيريز يمثل خير تمثيل مشكلة إسرائيل فى المياه واحتياجاتها، والحلول التى يضعها لإسرائيل على حساب الدول العربية ومصر، وذلك فى الفصل الخاص فى كتابه بعنوان «الحزام الأخضر»، حيث يرى أن استخدام المياه سوف يكون موضوعًا سياسيًّا رئيسيًّا فى مسألة الشرق الأوسط، وفى رأيه أن نقص المياه هو الأكثر خطورة، وينبغى علينا أن نعيد تكرير المياه، وأن نقوم بإنتاج المياه بواسطة عملية إزالة الملوحة، وعلينا أيضًا أن نطوِّر أنواعًا جديدة من الغذاء، ورغم أن الزراعة سوف تظل دائمًا مشروعًا تعاونيًّا بين الناس والطبيعة، تتأثر دائمًا بالعوامل الطبيعية والبراعة الإنسانية، غير أنها أصبحت تتحول بسرعة إلى جزء من العلوم التكنولوجية[٤٢].

ويذكر أن إسرائيل تمتلك ميزة نسبية فى استخدام الأبحاث الأساسية التطبيقية فى الزراعة والتصحر، وأنها مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف جيرانها، وليس من قبل حب الغير، ولكن

(٤١) جون بولوك: «حروب المياه»، ص ١٢٧.

(٤٢) شمعون بيريز: «الشرق الأوسط الجديد»، ص١٣٧ ـ ١٤١.

لأننا نعيش جميعًا فى هذه المنطقة، ويتوجب علينا أن نساعد بعضنا بعضًا من أجل التغلب على الصعوبات التى تفرضها الطبيعة.

ويرى أنه لا حاجة إلى الانتظار إلى أن يحل السلام رسميًا من أجل الشروع فى شراكتنا التكنولوجية، ويذكر أنهم يقومون فعلًا مع «الدول المتعاونة، مثل مصر، بإدارة مشاريع»، وهذا أيضًا يصبح فى رأيه مهمًا بالنسبة لعدد من الأقطار التى لم ترتبط بعد بعلاقات ديبلوماسية كاملة مع إسرائيل، كالمغرب.

ويرى أن هذا يجب أن يتم عن طريق مؤسسات أبحاث وتطوير فى الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن هناك مشاريع يجرى تخطيطها فى إسرائيل عن الزراعة الصحراوية المكثفة، وتهدف إلى زيادة الإنتاجية باستخدام المعرفة العلمية التى تجمعت خلال تطوير صحراء النقب ووادى عربة، ويمكن أن تنضم سوريا عندما تكون مستعدة للاشتراك مع إسرائيل[٤٣].

ويرى أن البحث والتطوير يُمكن أن ينتظم على أسس متعددة الأطراف باستخدام ثلاثة مراكز أبحاث: أحدها فى إسرائيل، ثانيها فى الولايات المتحدة، ثالثها فى الدولة العربية، كما يتقرر من قبل المؤسسات الأكاديمية الوثيقة الصلة.

وسوف يتم ذلك من قبل أعضاء ودول فى منطقة البحر المتوسط، والتى تعانى من مشاكل زراعية بالمناطق القاحلة، وهذه تشمل: المغرب، وتونس، ومصر، وإسرائيل، وسوريا، وتركيا، وقبرص، وإسبانيا. وقد لقى هذا المشروع ترحيبًا من أعضاء فى الأسرة الدولية كالرئيس الفرنسى آنذاك فرنسوا ميتران، ونائب الرئيس الأمريكى آل جور، والممثلين الرسميين لكلٍّ من مصر وتونس والمغرب وقبرص وتركيا واليابان والولايات المتحدة، والبنك الدولى.

ويرى بيريز فى فقرة تالية أن الشرق الأوسط لن يتغير ولن ينجح إلا بإسرائيل: «الشرق الأوسط يستطيع أن يغيِّر لونه من الأسمر إلى الأخضر، والنجاح يعتمد إلى درجة كبيرة علينا، كما يعتمد على الطبيعة». ويشير إلى أهمية الماء عبر التاريخ، ويرى أن العلاقات بين دول المنطقة كانت وما تزال تملى من قبل سياسة المياه؛ ولذلك فهى أقدر على استغلالها كوسيلة للضغط. ويتحدث عن وضع مصر المائى: «لعل مشكلة المياه فى مصر بشكل خاص، والتى تدل على قدر أكبر من الخطورة؛ حيث تدخلت عوامل الجفاف فى إثيوبيا، وكذلك التبخر، على إضعاف قدرة

(٤٣) شمعون بيريز: «الشرق الأوسط الجديد»، ص ١٤٤.

السد العالى على المحافظة على معدلات التدفق المطلوبة لمياه النيل، وأصبحت الأرض الزراعية، المحدودة أصلًا، نادرة فى وقت تزداد فيه المعدلات السكانية بصورة سريعة. وأن هذا يدعو إلى اتخاذ خطوات سريعة وجادة لمواجهة التهديد السكانى، وأن على مصر أن تطور البنية التحتية فى قطاعات الصناعة والنقل والسياحة، والتحرك باتجاه الميكنة الزراعية».

وإسرائيل تحاول أن تجد حلًّا فى رأيه ـ وهذه هى النقطة المهمة لمشاكل دول حوض النيل ومصر ـ عن طريق تدخل وتنمية دولية: «فى الوقت ذاته، قد تكون هناك حاجة لمشاريع التنمية الدولية الرامية لتحسين وتدفق مياه النيل، وإقامة وسائل ترشيدية فى البلدان الثلاثة الأشد تأثرًا بالمشكلة، وهى مصر والسودان وإثيوبيا»، فإسرائيل جعلت نفسها جزءًا من حوض النيل وربطته بالشرق الأوسط الكبير. ويستشهد أستاذ إسرائيلى متخصص فى مشاريع المياه بأن البعض يقيم السدود على حساب حقوق واحتياجات الدول المجاورة وعلى حساب نوعية المياه، وأنه تم استخدام أكثر مما يجب من المياه الجوفية فى الأراضى الواقعة على طول السواحل السورية والإسرائيلية والمصرية والليبية، وأن عملية التطوير الزائدة عن الحاجة هذه ـ والتى تحمل فى طياتها مخاطر المواجهة العسكرية ـ لا تحل المشكلة إن لم تساعد على زيادة حدتها.

ويرى أن سبب السياسة غير الرشيدة فى استخدام المياه الوطنية، أنها لا تأخذ فى الاعتبار احتياجات الأقطار المجاورة؛ وقد تجر البلدان لحافة الحرب من جديد، كما حدث فى محاولة تغيير مجرى نهر الأردن من قبل سوريا، ويقول إن هذا كان أحد أسباب حرب ١٩٦٧.

ويقول إن مشكلة المياه لم تعمل على إثارة النزاع العربى الإسرائيلى فحسب، بل الحروب الأهلية كما هو حاصل فى السودان، والأزمات بين مصر والسودان، ويقول: كان ذلك لدرجة أنه يصعب القول بأن الاستقرار والهدوء سيعودان إلى دلتا النيل والهلال الخصيب.

ويضيف: إذا لم يتم السلام مع سوريا ولبنان والأردن، فإن حوضى اليرموك والأردن قد يصبحان مجددًا مصدرًا للأعمال العدائية الخطيرة[٤٤].

ويذكر أن الصحراء تغطى ٩٠٪ من مصر. وهو يقترح إسرائيل فى إطار دول النيل «لعل المياه الآن أكثر من أى وقت تدل على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمى، ومن خلال هذا النظام

(٤٤) شمعون بيريز «المرجع نفسه»، ص٧٨، ١٣٧ ـ ١٣٩.

فقط يمكننا التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على أساس اقتصادى لأسلوب عادل وموسمى.

وهو يشير إلى تدويل المياه، فيرى أن المبدأ الذى يحكم حقوق المياه يخضع للسيادة المطلقة لكل دولة على استخدام المياه من الحوض الواقع ضمن سيادتها؛ ولهذا فإن الإعلان عن قيام هيئة إقليمية تشارك فيها كافة الأطراف المعنية فيما يتعلق بقصة توزيع المياه بصورة عادلة هو أمر ضرورى. فهو يرى أن من حق أى دولة فى المنطقة الحصول على المياه، وأن هذا لا يتعارض فى رأيه مع سيادة هذه الدول.

ويرى إيجاد هيئة إقليمية، وأنه ليس هناك حاجة للانتظار لإقامة نظام مياه إقليمى، ومن ثم فإن التسويات والاتفاقيات الثنائية المتعددة تمثل سلسلة من الإجراءات فى اتجاهين رئيسيين هما: نقل المياه من المناطق التى تحظى بوفرة فيها إلى المناطق التى هى فى أمس الحاجة إليها، واستخدام تكنولوجيا تحلية المياه المالحة.

وهو يتحدث عن مشروع توصيل المياه إلى إسرائيل عن طريق القنوات فى مصر، وهو المشروع الذى تسعى إليه الصهيونية من أيام هرتزل إلى إليشع كيلى، نقل المياه إما مباشرة من خلال القنوات المفتوحة أو الأنابيب، أو بصورة غير مباشرة من خلال الحاويات، وأن الطريقة الأولى ممارسة ومقبولة فى عدد من دول الشرق الأوسط، إلا أن ذلك ليس كافيًا؛ لأن معظم أقطار المنطقة لا تحظى بوفرة من المياه، وأفضل المصادر فى العادة تقع فى دول أخرى، أى خارج حدودها وقدرتها على الاستغلال الأمثل لها.

وعليه، فإن الحل الأفضل عند كيلى هو مد خطوط أنابيب لنقل المياه والنفط والغاز، ويجب أن يتم ذلك بموجب سياسة اقتصادية رشيدة، ولا تقوم على المخاوف الإستراتيجية القديمة[٤٥].

ما ذكره بيريز يوضح نوايا إسرائيل؛ فهو قد أدمج بين حوض النيل ودوله فى إطار دول الشرق الأوسط حتى يربط بين الدول التى لديها وفرة مياه والدول التى تعانى من قلة الموارد، وهو يريد تدويل المياه لتصبح منفعة عامة للجميع، وهو يتحدث عن مد المياه عبر أنابيب للدول التى تعانى من نقص المياه، وتوصيل المياه إلى إسرائيل من مصر عبر قنوات نفس المشروعات التى اقترحتها إسرائيل من قبل.

(٤٥) شمعون بيريز: المرجع نفسه، ص١٣٧ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٤.

أما عن مدى نقص موارد إسرائيل من المياه، فقد ذكرته الصحافة الإسرائيلية ودقت ناقوس الخطر، فهناك مشكلة حقيقية فى توفير إسرائيل المياه للمواطن الإسرائيلى، دفعتها لأن تحددها بكميات قليلة جدًّا للفلسطينيين، لا تكفى أقل الاحتياجات الحقيقية والحيوية لهم. ففى مقال فى جريدة «هاآرتس» فى ١١/ ٣/ ٢٠٠٨، يشير الكاتب إلى انخفاض منسوب المياه الرئيسى تحت الخطوط الحمراء، وهو ما سيشكل خطرًا متفاقمًا، وسيضطر مرفق المياه الإسرائيلى لاتخاذ خطوات لتخزين المياه، وأن المسئولين اجتمعوا لمواجهة الأزمة، وأن منسوب مصادر المياه ببحيرة طبرية سيصل لأسفل الخطوط الحمراء، وكذلك خزان المياه الجوفية فى الجبل الغربى، وخزان المياه الجوفية الساحلية، ومن المقرر أن يهبط منسوب مياه البحيرة إلى ما يزيد على متر أسفل الخط الأحمر، وسيصل العجز فى ميزان المياه وفى أواخر العام السابق إلى ٤١٠ ملايين متر مكعب، وأن إجمالى العجز التراكمى فى السنوات الأربع الأخيرة فى إسرائيل بلغ مليار متر مكعب تقريبًا، وأن المياه فى بحيرة طبرية انخفض منسوبها ٣ أمتار عن المنسوب قبل أربعة أعوام، ووحدة القياس الهيدرولجية والمحطات التابعة لها، سجلت انخفاضًا فى منسوب المياه العذبة فى الخزان الساحلى والجبل الغربى؛ مما يزيد من نسبة الملوحة، وزادت نسبة الملوحة فى آبار كثيرة من جوش دان وحتى الحديرة «الخضيرة»، وفى بعض الأماكن تسربت مياه البحر لمسافة تزيد على كيلومتر من الشاطئ، وسيكون أكثر المتضررين هم المزارعين، وسيترتب على ذلك ارتفاع أسعار المياه بنسبة ٥٠٪ فى هضبة الجولان، ويقول إن الزراعة ستفسد لأن المزروعات التى تستهلك ٦٠٠ متر مكعب من الماء للدونم ستكلف ٣٠٠ شيكل فى حالة غلاء الأسعار، أى ما يعادل الربح الذى سيحققه الحقل[٤٦].

جاء فى افتتاحية «هاآرتس» فى العدد نفسه، مقال ذكر أن إسرائيل اليوم على أعتاب أزمة مائية حادة «هناك انخفاض حاد فى مناسيب مياه بحيرة طبرية وخزانات المياه الجوفية، ونتيجة لذلك قد تظهر صعاب فى توفير المياه للاحتياجات الحيوية»، وتذكر الصحيفة أن هذه الأزمة لا تجتاح إسرائيل للمرة الأولى، وهى تكبدهم فى كل مرة ثمنًا اقتصاديًّا فادحًا، والخطر الذى سببته لا ينتهى مع زوالها، وإنما له تأثير متراكم يعرِّض هذه المصادر للخطر على المدى الطويل. وللأسف، إن الرد المعهود للحكومة هو «إقامة منشآت تحلية مياه البحر». فمن الواضح أن إسرائيل تعانى مشاكل الماء منذ قيامها.

---

(٤٦) هاآرتس: ١١/ ٣/ ٢٠٠٨، فى مختارات إسرائيلية، أبريل ٢٠٠٨.

ذكرت جريدة «هتسوفيه» (٢١/ ٧/ ١٩٩٥) أن هناك خلافات منذ بداية عام ١٩٩٥ بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك، ولقد أبلغ الوفد المكلَّف بإجراء المباحثات مع المنظمة «أنه لن يتم السماح للمنظمة بأى حال من الأحوال البحث عن المياه كما يحلو لها»، ويذكر رابين أنه منذ عام ١٩٦٥ حينما كان فى منصب رئيس الأركان العامة، شهدت الجبهة السورية آنذاك حربًا مستمرة أطلق عليها اسم «حرب المياه»، وتعلمت القيادة الإسرائيلية أن السيطرة على المياه تحرك الكثير من الحروب فى كافة أنحاء العالم، ولقد عقدت إسرائيل مع تركيا اتفاقيات بخصوص شراء المياه[٤٧].

ومن الملاحظ أن معظم صادرات إسرائيل الزراعية إلى أوروبا تعتمد على المياه المسروقة، أو المصادرة من أصحابها العرب والفلسطينيين.

فمنذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧، أخذت تمنع المزارعين الفلسطينيين من حفر الآبار فى الضفة الغربية، وتم تحويل أكثر من ٨٣٪ من مياه الضفة الغربية إلى إسرائيل أو إلى المستوطنات. وهذا يمثل ثلث كمية المياه المستخدمة فى إسرائيل داخل حدود ما يسمى بـ «الخط الأخضر» الذى يفصلها عن الأراضى المحتلة. إن سرقة أكثر من ٨٠٪ من مياه الضفة والقطاع أثر على كافة أوجه الحياة لدى الفلسطينيين.

أما لبنان، فقد استغلت إسرائيل تحكمها فى قطاع كبير من جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢ فى تحويل مجرى وروافد الأنهار التى تنبع من جبل الشيخ إلى الأراضى الخصبة فى شمال إسرائيل، ولقد قامت بتحويل مجرى نهر الليطانى الذى يمر بجنوب لبنان إلى نهر الحاصبانى عن طريق نفق يوفر لها كمية إضافية تبلغ ٥٠٠ مليون متر مكعب[٤٨].

يتضح من هذا أن مسألة المياه أصبحت أمرًا حيويًا لإسرائيل، جعلها تعمل على توفير المياه بأى وسيلة لأراضيها، فما لديها وما سلبته من الأنهار القريبة والمياه الجوفية لا يكفيها، فلا يبقى إلا النيل.

أما بالنسبة لمصر، فإن نهر النيل الذى يعتبر أطول نهر فى العالم ويمر بتسع دول بالإضافة إلى مصر، حيث يمتد النهر لمسافة ٦,٦٩٠ كم من مصدره من بحيرة ڤيكتوريا، وتبلغ كمية المياه

(٤٧) جريدة هتسوفيه الإسرائيلية: ٢١/ ٧/ ١٩٩٥.

(٤٨) مركز الدراسات العربى الأوروبى: ٧/ ٣/ ٢٠٠٩.

المتدفقة منه ٨٤ مليار متر مكعب سنويًا عند أسوان، يفقد منها فى بحيرة ناصر حوالى عشرة ملايين متر مكعب نتيجة للبخر، فتحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وتحصل السودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب. والكمية الآن أصبحت لا تكفى مصر، ولقد نظمت علاقة مصر بدول حوض النيل إحدى عشرة اتفاقية من أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، من بينها خمس اتفاقيات خاصة بمياه النيل، وتحديد مناطق النفوذ فى المستعمرات، وترسيم الحدود بين الدول، وإنشاء خطوط سكك حديد وموانٍ، وجوهر هذه الاتفاقيات عدم السماح لدول المنابع الإثيوبية والاستوائية بالقيام بأى أعمال تؤثر بالسلب على كميات المياه الواصلة لدولتى المصب مصر والسودان، ومنها اتفاقيات ١٨٩١ ثم ١٩٠٢، ثم ١٩٩٣ الموقَّعة مع إثيوبيا وهى مستقلة، ولقد نصت اتفاقيتا ١٩٠٢، و١٩٩٣ على منع إثيوبيا من القيام بأى عمل يؤثر على المياه الواصلة من الهضبة الإثيوبية والتى تمثل ٨٥٪ من المياه الواصلة لمصر.

ثم هناك اتفاقية ١٩٠٦، واتفاقية ١٩٢٩ الموقعة مع بريطانيا نيابة عن كل من السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، وأهميتها فى أنها تمنع تلك الدول من القيام بأى أعمال تؤثر على المياه الواصلة لمصر فى الهضبة الاستوائية، والتى تمثل حوالى ١٥٪ من الماء الواصل لمصر.

وهناك اتفاقية ١٩٥٩ الموقَّعة مع السودان وهو مستقل، وأهميتها أنها حددت حصة مصر من مياه النيل وقتها بـ ٤٨ مليار متر مكعب سنويًا، وأعطت لمصر الحق فى بناء السد العالى الذى رفع حصة مصر بعد بنائه إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًا، وتعطى أيضًا الحق لكلٍّ من مصر والسودان مجتمعين فى تنفيذ مشروعات أعالى النيل.

وتكمن أهمية اتفاقية ١٩٩١ الموقَّعة مع أوغندا وهى مستقلة، فى أنها تعترف بالاتفاقيات السابق توقيعها مع بريطانيا نيابة عنها فى فترة الاستعمار، بالإضافة إلى أنها تنظم انسياب المياه لمصر عبر خزان أوين بأوغندا، ويقول الدكتور عادل خفاجى: إن شرعية الاتفاقيات فيما يتعلق بمياه النيل وما تحويه من مبادئ وحقوق وواجبات بالنسبة للدول الموقعة عليها، هى شرعية محصنة بغطاء قانونى مدعومة بأحكام القانون الدولى والأعراف الدولية، وهى مستمدة من مبدأ التوارث الدولى للمعاهدات من الدولة السلف إلى الدولة الخلف، حتى فى حالة تغيير وضعها القانونى من دولة مستعمَرة إلى دولة مستقلة، وذلك وفقًا لاتفاقية ڤيينا لقانون المعاهدات ١٩١٩، ولاتفاقية ڤيينا لخلافة الدول فى المعاهدات فى ١٩٧٨، كذلك فهناك مبدأ الحق التاريخى المكتسب، وتدعمه نصوص القانون الدولى فى قواعد هلسنكى، وفى بعض أحكام محكمة العدل الدولية، وهذا

المبدأ يحفظ لمصر حقها فى مياه النيل بكمية ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًا، وهناك مبدأ الالتزام بالأخطار المسبقة والتشاور قبل البدء فى تنفيذ أى مشروعات بالمنابع، والذى تدعمه الاتفاقيات الإطارية للأمم المتحدة فى ١٩٩٧، وكذلك النصوص الواردة فى إعلان إستوكهولم ووثائق معهد القانون الدولى[٤٩].

لكن دول حوض النيل بدأت تتخذ مواقف جديدة تجاه تلك الاتفاقيات، بعضها من الخمسينيات، وإن لم تبد بصورة مكثفة إلا فى الثمانينيات مع الجفاف والتطورات على الساحة العالمية وازدياد عدد السكان، ودخول إسرائيل إلى الساحة. كانت هناك محاولات واتفاقيات بخصوص التعاون، أهمها اجتماع مجموعة الأندوجو الأول فى الخرطوم، بهدف التنسيق لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض النيل عن طريق العمل المشترك، ثم أعدت المجموعة مشروعًا وإطارًا قانونيًا للتعاون بين دول حوض النيل، وتم تشكيل لجنة تضم خبراء من جميع دول حوض النيل بدأت أعمالها فى ١٩٩٧، واستمرت سبع سنوات قامت خلالها بعقد ورش عمل، وبعمليات حصر ودراسات شاملة لجميع الأطراف المؤسسية للأنهار الدولية والاتفاقية الخاصة بتوسيع الاتفاق الجمركى لعام ١٩٧٨.

أما المفاوضات الرسمية، فقد بدأت فى عام ٢٠٠٣ بلجنة تفاوضية تضم ممثلين لحوض النيل، عقدت تسع اجتماعات تحت رعاية البنك الدولى، وكانت مصر حريصة فى كل الاجتماعات على أن تتضمن بنود الإطار حقوقها فى الأمن المائى[٥٠].

بعد عرض موقف كلٍّ من مصر وإسرائيل من الاحتياجات من مياه النيل وما حدده القانون، فإننا نعود لجذور الموقف الإسرائيلى من مياه النيل والأطماع الإسرائيلية فيها.

المشروع الصهيونى وسيناء والنيل

بدأت أطماع اليهود فى سيناء مع حلم إقامة الوطن القومى، وسيناء من المنظور اليهودى جزء أساسى من الفكر التوراتى.

صارت الظروف متاحة مع نهاية القرن التاسع عشر، فبعد انعقاد المؤتمر الصهيونى فى مدينة بازل بسويسرا فى ٢٣ أغسطس ١٨٩٧، والذى نص على إنشاء وطن قومى لليهود، وكان يهود مصر

(٤٩) عادل خفاجى: حقيقة اتفاقيات مياه النيل التاريخية. الأهرام ١٧/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٥٠) سيد موسى: «مصر ودول حوض النيل»، ص١٠٩.

وما يتمتعون به من ثروات خير عون فى السعى لتحقيق هذا الوطن، وكانت الدعوة الصهيونية فى مصر قد بدأت على يد يهودى يدعى ماركو باروخ جاء إلى مصر فى عام ١٨٩٦ من بلغاريا، وأسس منظمة صهيونية فى ١٨٩٧ تحت اسم جمعية بركوخبا الصهيونية[٥١]، ولقد أرسل المسئولون عنها إلى هرتزل فى العام نفسه يبلغونه نبأ تأسيس هذه الجمعية، ويطلبون النسخة الفرنسية من كتابه «الدولة اليهودية». ولقد عرض هرتزل فى مذكراته سعيه لإقامة وطن قومى لليهود، ورحبت العائلات اليهودية المصرية بفكرة هرتزل فى إقامة وطن قومى لليهود بسيناء، وكان هرتزل قد رفض أماكن أخرى طرحها البعض كقبرص، التى أدرك أن أهلها من الأتراك والمسيحيين سيرفضون. ورأى أن سيناء ستكون أفضل، وحاول بكل الوسائل تأسيس الوطن القومى فيها، وكان يطلق عليها اسم «فلسطين المصرية». ومن أجل ذلك رأى أنه لو استطاعت شركة يهودية وضع أقدامها فى سيناء أو العريش لأمكن قيام الوطن القومى، وكان يفضلها للاعتبارات الدينية، كما أنها ملاصقة لفلسطين، وعن طريقها يمكن العبور إليها.

ولتحقيق ذلك، قابل هرتزل «جوزيف تشمبرلن» وزير المستعمرات البريطانية، ولقد سهَّل هذه المقابلة صحفى بريطانى صهيونى هو جاكوب جرنبرج، وكان ذلك فى سنة ١٩٠١، وخلال المقابلة استطاع هرتزل إقناع تشمبرلن ـ الذى أبدى تفهمًا ـ بمشروع سيناء، ويُذكر أن تشمبرلن نهض ليلقى نظرة على الخريطة للتحقق من موقعها، ولكن لما تبين له أن العريش تقع فى شبه جزيرة سيناء، قال: إن هذا لا يقع فى اختصاصه، وأن أى مفاوضات فى هذا الشأن يجب أن تجرى مع اللورد كرومر، المعتمد البريطانى فى مصر.

ولما لم تكن مصر تابعة لوزير المستعمرات كما ذكر، فلقد حول الموضوع للوزير البريطانى لاندسون الذى أحالها إلى اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر. واكب هذا زيادة الهجرة اليهودية إلى إنجلترا من روسيا وأوروبا وما تسببه لإنجلترا من مشاكل اقتصادية؛ ولذا اجتمعت اللجنة الملكية البريطانية ووجهت الدعوة إلى هرتزل فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠١؛ باعتباره زعيم الصهيونية، ليعرض ما يراه كفيلًا لحل مسألة الهجرة اليهودية المتزايدة إلى بريطانيا، وقابل عددًا من المسئولين البريطانيين، وعرض مشروعه سابق الذكر والذى عرف باسم «مشروع العريش»، ومفاده أن يُمنح اليهود حق الامتياز على الأراضى الواقعة فى شبه جزيرة سيناء والتى تحيط بمنطقة العريش، وتبلغ مساحتها ٦٣ ميلًا مربعًا، وساعد هرتزل النفوذ الذى تمتع به الصهيونى

(٥١) كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص٩٠، وأيضًا أحمد أبو الكف: «يهود مصر والحركة الصهيونية».

البريطانى جرينبرج، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية. كانت البداية فى محاولة تنفيذ المشروع رسالة توصية أخذها جرينبرج من وزارة الخارجية البريطانية لتقديمها إلى اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر آنذاك، والتفاهم بشأن مفاتحة خديوى مصر عباس حلمى الثانى فى أمر المشروع. ووصلت إلى مصر لجنة عرفت باسم «اللجنة الصهيونية»، كان هرتزل أحد أعضائها، وقابلت اللورد كرومر الذى وافق على تقديم المشروع للخديوى، وما إن وافق الأخير مبدئيًا على المشروع حتى بدأت الخطوات التنفيذية؛ حيث أرسل اللورد كرومر مندوبًا عنه للاشتراك مع اللجنة الصهيونية إلى العريش لدراسة المنطقة على الطبيعة وللبحث عن إمكانيتها ومدى ملاءمتها للاستيطان الجماعى[٥٢].

كان من المقرر أنه إذا ما أسفرت نتيجة الدراسة الميدانية عن صلاحية المنطقة، أن يحصل الصهاينة على امتياز بإدارتها إدارة ذاتية لمدة ٩٩ سنة تحت السيادة البريطانية، واعتقد كرومر أن الحكومة المصرية ستشترط حصول المستوطنين على الجنسية العثمانية، وهى التى تتبعها مصر آنذاك، ودفع مبالغ مالية مقابل حفظ النظام فى الداخل، وأن المستعمرين القادمين سيعتبرون من الرعايا المحليين، ومن لا يتمتع برعايتها يقرر كتابةً بصيغة قاطعة قبول اختصاص السلطات المحلية الإدارية والقضائية لجميع الأراضى موضوع الانتداب، فيما عدا الأحوال الشخصية التى تقع فى اختصاص أو دائرة النواحى الدينية. ويصرح للشركة بإنشاء الموانى والطرق، ويصبح لها حق تحصيل رسوم من مرور السفن فيما عدا سفن الحكومة المصرية، وفى حالة الخلاف على الدخل تتكون لجنة ثلاثية من مصر وعضو الشركة وعضو بريطانى من الحكومة. ويعين فى المستعمرة القضاة والموظفون وفقًا لرغبة المنتفعين، ويسمح بإنشاء بنديات لا تتبع الحكومة المصرية، وتتعهد الحكومة المصرية بألا تمنح أى امتياز على أى جزء من أراضى المستعمرة من شبه جزيرة سيناء لأية جهة أخرى فى حدود التعاقد الحالى، ويجوز للشركة الحصول على الامتياز لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاق عن الجزء المتبقى من سيناء وغير الواقع فى حدود التعاقد الحالى، ويجوز للشركة الحصول على مد الامتياز وفقًا للاتفاق الحالى فى البند الرابع عشر، كما أنه من المهم أن تكون مسألة توصيل مياه النيل لشبه جزيرة سيناء موضع اتفاق لاحق.

كانت المياه أمرًا ضروريًا وحيويًا للمشروع؛ ولهذا طلب هرتزل من اللورد كرومر الموافقة على توفير حصة من مياه النيل لتصل إلى شبه جزيرة سيناء. وكان هرتزل يطمع فى أن يتوسع فى

---

(٥٢) جبل عارف: «المؤامرات الصهيونية على مصر»، ص٦٤ ـ ٨١.

مشروعه. أما اللجنة التى تكوَّنت، فكان أعضاؤها من الصهاينة ومؤيدى الصهيونية، بالإضافة إلى عضو إنجليزى اقترحه كرومر وهو براملى، وتكونت البعثة من ليوپولد كسلر رئيسًا، وهو مهندس صهيونى يعيش فى جنوب أفريقيا ويرأس الجمعية الصهيونية فى الترنسڤال، وكلفته الحركة الصهيونية بالإشراف على تحرير صحيفة «جويش كرونيكل»، وألبرت جولد سميث عضوًا، وهو الذى قام بتأسيس حركة الشباب الصهيونى القائمة على استخدام السلاح وعلى أسس عسكرية فى ١٨٩٥، وجورج ستڤنسن، مهندس إنجليزى يهودى متخصص فى إنشاء الموانى، بالإضافة إلى د. س. سوسكين مهندس زراعى يعمل فى المستعمرات اليهودية فى فلسطين، ود. هاليل رئيس مستشفى يافا الإسرائيلى، وأوسكار مرمورك أحد زعماء الحركة الصهيونية فى النمسا والعضو فى الحركة الصهيونية العالمية، وأربرج، ولقد اعتذر العضو الإنجليزى[٥٣].

كان هرتزل يحتاج لأموال روتشيلد، فقد كتب «على أساس هذه الإنجازات، يتحتم على اللورد روتشيلد أن يعطى من جمعية الاستعمار اليهودية مليونين أو ثلاثة ملايين جنيه على الأقل للشركة اليهودية الشرقية، والباقى يجمع بالاكتتاب».

ويرى هرتزل أن اتساع رقعة الإقليم الذى طلبه هى نقطة الاعتراض الأساسية، وأنهم يريدون إعطاءنا أراضى، ولكنهم لا يريدون إعطاءنا إقليمًا، وأنه أصر على إقليم موحد، وأن الامتياز ممكن أن يلغى إذا لم ينجز فى خلال عشرين سنة، ويحتاج أن يستخدم مليونين من الجنيهات فى الاستثمارات.

ويذكر كامل زهيرى أن الخطير فى الأمر أن اللجنة حددت المنطقة التى تطالب بها، وهى تصل إلى خط عرض ٢٩ جنوبًا تقريبًا، أى ما يوازى أبو زنيمة تقريبًا على خليج السويس، أى أن المشروع الصهيونى كان يأمل فى الحصول على أكثر من ثلثى مساحة سيناء، وليس كما شاع على استحياء بعد ذلك وعرف بمشروع العريش.

وفى ربيع ١٩٠٣، عادت البعثة من العريش إلى القاهرة، ولقد شجعتها وعود عدد ليس بقليل من الماليين اليهود المقيمين فى مصر ـ وخاصة فى الإسكندرية ـ والذين ذهبوا لمقابلة كرومر، ولكن فجأة أعلنت الحكومة المصرية أنها سوف تعيد النظر فى الأمر. وكان ذلك بسبب توفير حصة من مياه النيل. فقد كلف كرومر السير وليام جارستين، من خبراء وزارة الأشغال العمومية، بدراسة

(٥٣) كامل زهيرى. «النيل فى خطر»، ص٩٤.

الموضوع وإعداد تقرير عنه، وحاول هرتزل أن يوضح لكرومر أنه لا يطلب من النيل أكثر من مياه الشتاء التى تتدفق عادة إلى البحر ولا يستفاد منها، ولكن أصر كرومر على معرفة رأى الخبراء[٥٤].

وفى ٥ من مايو ١٩٠٣، عاد جارستين ومعه تقريره بالاشتراك مع فيروشويل، المفتش العام لرى الدلتا، وناقش التقرير الفنى بالأرقام المشروع الصهيونى، وأكد أنه سيؤثر دون شك على رى الأراضى داخل مصر، وكانت المشكلة ـ كما أوضحها التقرير ـ أن تقديرات المشروع الصهيونى ٥٠ متر مكعب فى الثانية، أى ٤ ملايين و٣٤٠ ألف متر مكعب فى اليوم، وهى كمية مياه لا تستطيع ترعة الإسماعيلية توفيرها، ويذكر أن الخزانات المطلوبة ستزيد من ملوحة الأرض، وقد سبق لشركة رى البحيرة أن قامت بتجربة مماثلة ثم اضطرت للتخلى عن المشروع، ويرجح التقرير أن الخزانات المقترحة فى المشروع الصهيونى قد لا تأتى بالنتائج المرجوة، وبهذا فسوف تبذل الشركة كل جهد لإرغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصيفية من القناة. وتدعو الشركة الصهيونية الحكومةَ المصرية لتقديم المساعدة، وستواجه الحكومة موقفًا حرجًا خاصة أنها تشهد خراب مشروع مهم، وإما أن تعطى المياه على حساب الأرض فى مصر ذاتها.

وكان لدى هرتزل خطة للرى: «ربما استطعنا أن نروى الصحراء من النيل عن طريق مد خط أنابيب بسيط، ولكن هذا مستحيل بسبب قناة السويس، إن الماء يجب أن يضخ من فوق السفن، أو من تحت عمق كبير. هذه الطرق الثابتة تبدو أسهل بكثير، وقد تكلف، ولكن ليس هذا بالكثير على مثل هذا المشروع»[٥٥].

ويوضح تقرير جارستين أيضًا، بأن الأنفاق المقترحة تحت قناة السويس ستثير مصاعب فنية ومشاكل ضخمة؛ لأن تمرير ٥٠ مترًا مكعبًا فى الثانية خلال هذا النفق يتطلب على الأقل مد ثمانية أنابيب قطر كل منها متران؛ مما قد يؤدى إلى تعطل الملاحة فى القناة.

ويقول جارستين «وانطباعى، وهو مستخلص من تجربة طويلة، أن مثل تلك الحالات يصحبها ضغط شديد». انتصر رأى مهندس الأشغال الإنجليزى، وفشل المشروع الصهيونى للاستيلاء على سيناء ومياه النيل، وأرسل بطرس غالى باشا إلى صندوق هرتزل «نظرًا لتقرير جارستين من رفض المشروع، لا نجد بدًّا من رفض المشروع».

---

(٥٤) كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص٩٤.

(٥٥) كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص١٢٢ ـ ١٣٤، وانظر أيضًا أنس مصطفى كامل: «الرأسمالية اليهودية فى مصر».

وهناك تساؤل عن السبب الذى يرجع إليه رفض الحكومة المصرية، رغم ضغوط الصهيونية على تشمبرلن ولانسداون، ورغم نفوذ روتشيلد الضخم.

ولقد صرح تشمبرلن لهرتزل بالسبب، فبريطانيا كانت تدرك أن الإمبراطورية العثمانية على وشك التصفية، وأن روسيا وألمانيا وفرنسا سيسعون لاقتسام الإمبراطورية، وأن بريطانيا سبق أن حافظت على الإمبراطورية العثمانية من الناحية القانونية والشكلية حتى تقف سدًّا فى وجه الأطماع الأخرى، وكان هذا فى القرن التاسع عشر، حتى حل قطافها فى القرن العشرين بعد أن استتب الأمر لإنجلترا ما بين المحيط الهندى والبحر الأحمر والبحر المتوسط، ومن خلال هذا المنظور الاستعمارى البحت، لم تكن بريطانيا مستعدة لزرع المشروع الصهيونى فى ذلك الوقت، وخططها الإستراتيجية بعد احتلال مصر ١٨٨٢ وإعادة احتلال السودان ١٨٨٩، والاندفاع لتنظيم الرى ببناء خزان أسوان الذى انتهى ١٩٠٢، وربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية، والقطن المصرى بالنسيج البريطانى، جعلت لديها أسباب اقتصادية مهمة لعرقلة المشروع الصهيونى.

ولكن لم يكن هذا المشروع الوحيد للاستيلاء على سيناء وماء النيل، بل سيتكرر عبر الفترات التالية، والملاحظ أن إسرائيل منذ قيامها فى عام ١٩٤٨ وهى تسعى بشكل مباشر وغير مباشر لاقتناص الموارد المائية التى تراها جزءًا من الأمن القومى الإسرائيلى، بل إننا نرى هذا المنظور منذ وعد بلفور فى رسالة لحاييم وايزمان مؤرخة فى ٢٩/ ٢/ ١٩١٩ ومرسلة إلى لويد رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، طالبًا فيها بتحسين «حدود الوطن القومى اليهودى» وكانت الذريعة التى استند إليها هى المياه؛ ولهذا رأى وايزمان أنه من الضرورى أن يضم المشروع الصهيونى، حوض الليطانى وجبل الشيخ حرمون الذى يحتوى على منابع الأردن وبانياس واليرموك... إلخ، وإن هذه المياه ضرورية للدولة اليهودية. وفى عام ١٩٢٠، كرر دافيد بن جوريون باسم اتحاد العمال الصهيونى ما قاله حاييم وايزمان عام ١٩١٩، فقد وجه مذكرة إلى حزب العمال البريطانى يطالب فيها بضم حوض الليطانى وجبل الشيخ وحوراق حتى اللجاة إلى الدولة اليهودية.

ولقد أعدت إسرائيل عدة مشاريع لاستغلال موارد المياه فى فلسطين قبل قيام الدولة وبعده، مثل مشاريع روتنبرج عام ١٩٢٦، ومشروع أيونيدس عام ١٩٣٧ لاستغلال مياه اليرموك والأردن، ومشروع لاودر ١٩٤٤ لاستثمار مياه الأردن وغيرها، فإسرائيل من قبل قيامها وبعده، دائمًا فى حاجة إلى الماء[٥٦]. وإسرائيل مهتمة بحدودها المائية، ورغم ما حصلت عليه من مياه الأنهار

(٥٦) عادل عبد الرازق: المرجع نفسه، ص٢٨ ـ ٣٠.

والمياه الجوفية التى استولت عليها فى الأراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧، فإن مشكلة المياه ظلت تتفاقم وتزيد حدتها، ولجأت إلى وسائل التحلية وشراء الماء، وأعدت دراسات عديدة لمواجهة هذه المشكلة، وكانت مياه النيل إحدى الحلول الرئيسية التى سعت إليها إسرائيل.

الرئيس عبد الناصر وإسرائيل وحوض النيل

شهد عهد الرئيس عبد الناصر فترة مميزة، سواء فى الموقف مع إسرائيل أو مع دول حوض النيل. كان الموقف الإسرائيلى معاديًا لحكم الرئيس عبد الناصر، وقامت إسرائيل بالمشاركة فى العدوان الثلاثى على مصر، ومن مذكرات ديان أنه كانت تراوده فكرة الحرب منذ صفقة السلاح التشيكى لمصر ١٩٥٤ لضرب قوة مصر العسكرية من البداية، ثم كان رفض أمريكا لتمويل السد وتأميم مصر للقناة وما تلاه من عدوان شغل الجانبين عن الاهتمام بأفريقيا. ولكن مع مشروع السد العالى بدأ الاهتمام من الجانبين بأحوال حوض النيل، وسنلاحظ أن علاقة مصر بدول حوض النيل تمر بمراحل: المرحلة الأولى مع إنشاء السد ومواقف دول حوض النيل منه، ثم مرحلة أخرى حيث أصبح عبد الناصر رمزًا للنضال ضد الاستعمار، وبزغت فكرة العروبة على نطاق واسع، كذلك فإن إسرائيل منذ قيامها إلى منتصف الخمسينيات، انشغلت بمشاكلها الداخلية وصراعها وحربها ضد مصر.

ولكن الأمر اختلف فى الفترة التالية باتجاه إسرائيل إلى الدول الأفريقية، والذى يرجع لأسباب عديدة، كلها ترتبط بأمن واحتياجات إسرائيل، فقد قال ليفى أشكول: إن مستقبل الأجيال القادمة فى إسرائيل مرتبط بقدر كبير بنشاطنا فى القارة الأفريقية، وبن جوريون أول رئيس لوزرائها قال: إن المساعدات التى تذهب إلى القارة الأفريقية ليست بعمل خير، بل تقدم المصالح الإسرائيلية فيها، وهى سوق ضخمة محتملة وقوة سياسية، يمكن أن تدعم إسرائيل وسياستها فى المحافل الدولية، وأفريقيا ممر مهم للتجارة الدولية لما لها من منافذ وموانٍ بحرية على المحيط الهندى والأطلنطى.

كذلك اهتمت إسرائيل بأفريقيا لما يمكن أن تثيره أفريقيا كورقة ضغط على مصر، وتأليب دول الحوض عليها، فمصر دولة مصب وإثارة المشاكل لها مع دول المنبع، يعنى انشغال مصر بمشكلة حيوية، تسبب لها خطرًا ماثلًا على شريان حياتها، كذلك اتجهت أنظار إسرائيل إلى منطقة البحر الأحمر لتجعله حاجزًا يفصل الجسم العربى إلى شطرين آسيوى وأفريقى بقصد الإجهاز على المشروع العربى الوحدوى للدول العربية، وسنجد أن هذا أحد أهدافها بدءًا من فترة الرئيس عبد الناصر إلى الآن.

وإذا كان بن جوريون يرى أن إسرائيل أقيمت على جزء من أرض إسرائيل وليس كل الأرض فى المنظور التوراتى، فإن الأمن الإسرائيلى يقوم على دعائم أساسية ثلاث: التفوق العسكرى، والذى يعنى وجود جيش عصرى فى نظمه وفنون التكنولوچيا العسكرية التى تفوق الجيوش العربية مجتمعة؛ لكى يحقق حلم من النيل إلى الفرات، وأن البحر الأحمر يلعب دورًا بارزًا فى هذا الصدد فيما يتعلق بالبعد البحرى لهذه الإستراتيچية، وأن تشيع إسرائيل أن إستراتيچيات الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر قائمة على تدمير إسرائيل.

ولقد أقامت إسرائيل ثلاث دوائر متداخلة من العمل على تحقيق سيطرتها على البحر الأحمر، الأولى: تدعيم وجودها العسكرى والبحرى فيه مع تدعيم قوتها العسكرية بشكل عام. الثانية: إنشاء علاقات ودية وسياسية وديپلوماسية مع الدول الأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر مثل إثيوبيا وإريتريا، مع محاولة بناء وجود عسكرى بحرى دائم فى البحر الأحمر من خلال السيطرة بأى شكل من الأشكال على بعض جزر البحر الأحمر. الثالثة: لتحقيق هذا، سعت للتحالف مع قوى عظمى، هى الولايات المتحدة الأمريكية، لدعمها فى مشاريعها وفى المحافل الدولية وتفعيل المصالح على المبادئ. فبعد أن كانت إسرائيل يومًا ما تعمل على عدم استقلال إريتريا، سعت بعد القيام الفعلى لدولة إريتريا إلى الدعم المادى والعسكرى والاقتصادى لها، وفى الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات ودية مع إثيوبيا، سعيًا لاستخدام أراضيها كقواعد حربية لها. فضلًا عن الاستفادة من الجزر الواقعة على مدخل أو بالقرب من المدخل الجنوبى الذى يتبع الدولتين، وذلك لحماية تجارتها كدولة صناعية فى المحيط الهندى مع دول آسيا وأفريقيا، وسعيها لإنشاء أنابيب لنقل النفط من سيناء إلى البحر الأحمر، وجعلها الحاجز الذى يفصل الجسم العربى إلى شطرين آسيوى وأفريقى.

ركزت إسرائيل منذ قيامها على تطوير أسطولها فى منطقة البحر الأحمر، ولقد قامت بعد ذلك باستئجار مجموعة من الجزر عند مدخل البحر من إثيوبيا فى السابق ومن إريتريا حاليًا، ومنها جزر حالب وفاطيمة ودهلك، مع إنشاء مطار حربى وقاعدة لها[٥٧].

وحتى منتصف الخمسينيات، لم يكن لإسرائيل أى نشاط ملحوظ فى أفريقيا؛ نظرًا لأن عدد الدول الأفريقية المستقلة جنوب الصحراء لم يكن يزيد على خمس دول، مع انشغال إسرائيل بمشكلاتها الداخلية، فضلًا عن صراعها مع مصر. وقد تركزت علاقاتها مع ليبيريا ـ وهى أكثر

(٥٧) مختار شعيب. الإستراتيچية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر فى إطار نظرية الأمن الإسرائيلى، فى «مختارات إسرائيلية المجلد السابع، فبراير ٢٠٠١».

الدول الأفريقية تأييدًا لقيام دولة إسرائيل ـ حيث جسدت هذا التأييد من خلال موافقتها على مشروع قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وأصبحت ثالث دولة فى العالم تعقد مع إسرائيل معاهدة صداقة وتعاون، وتبادلت معها الزيارات الرسمية، وكانت إثيوبيا الدولة الأفريقية الثانية التى أقامت مع إسرائيل علاقات، رغم امتناعها عن التصويت على قرار التقسيم.

ثم زارت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، ورئيسة الوزراء الإسرائيلية فيما بعد، كينيا بعد استقلالها بشهر واحد فقط وانتخاب جومو كينياتا رئيسًا لها، وقدمت لكينياتا هدية شخصية، فكانت تلك مناسبة لإقامة علاقات دبلوماسية بين الجانبين، وترسخت العلاقة حتى افتتحت سفارة إسرائيل بنيروبى، وكانت بريطانيا قد عرضت من قبل فى عام ١٩١٣ على الحركة الصهيونية مشروعًا يقضى بإقامة وطن قومى لليهود فى كينيا، وعليه بدأت هجرة بعض الأسر اليهودية إلى المنطقة، بينما عملت الحكومة البريطانية الاستعمارية على استقطاع مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية لصالح تلك الأسر التى وصلت إلى الأراضى الكينية، وكان وزير المستعمرات البريطانى تشمبرلن قد نصح هرتزل باتخاذها وطنًا قوميًا لكنه رفض، ومن البداية زادت الهجرة اليهودية، وكانت فى البداية ستة آلاف شخص تربطهم علاقات بالمنظمات اليهودية فى بريطانيا وأمريكا، أما الآن فحوالى ثلاثة آلاف أسرة.

ومن الناحية الأخرى، ومن البداية، سعت مصر فى عهد الرئيس عبد الناصر لتوطيد علاقاتها بأفريقيا، وفى مؤتمر باندونج فى ١٩٥٥، رفضت الدول مجتمعة السماح لإسرائيل بالمشاركة فى المؤتمر(٥٨).

بعد تأميم القناة، قامت إنجلترا وفرنسا وإسرائيل بالاعتداء على مصر، واعتبرت إسرائيل أن جمال عبد الناصر هو العدو الأول، وفى الوقت نفسه اتجهت أنظار أمريكا وإسرائيل لأفريقيا حينما شرعت مصر فى بناء السد العالى، ولقد قامت أمريكا فى الخمسينيات باتخاذ قاعدة جوية لها فى كاجيو بالقرب من أسمرة، واستخدمت محطة مراقبة لكلٍّ من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندى. ولأن أمريكا كانت فى فترة حرب باردة مع الاتحاد السوفييتى، وكان بناء السد العالى يتم بمساعدة الاتحاد السوفييتى، فقد قررت أمريكا إقامة مشاريع لتطوير النيل الأزرق وعدد من المشاريع الأخرى فى إثيوبيا. ففى عام ١٩٥٧، وافق المكتب الأمريكى للاستصلاح على إجراء دراسة مفصَّلة لصالح الحكومة الإثيوبية، والتى انتهى منها فى عام ١٩٦٣، ونشرت نتائجها فى

(٥٨) محمد عز العرب: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، فى «مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٢».

سبعة عشر مجلدًا من القطع الكبير، ولقد أكد الباحثون الأمريكيون من أمثال جون واتربيرى، الذى يعمل حاليًا أستاذًا فى جامعة برنيستون، أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تتطابق سنوات الدراسة الخمس مع فترة التوتر المتزايد بين واشنطن والقاهرة، فالرئيس عبد الناصر قد دخل فى علاقات اقتصادية وعسكرية قوية مع الاتحاد السوفييتى، ولقد اتخذت دراسة مكتب الاستصلاح كتحذير متخفٍ وتذكرة لمصر من إمكانية تعرضها للهجوم الجغرافى السياسى.

ويعلق الباحث الأمريكى «أن السد العالى لا يستطيع أن يقدم الكثير لحماية مصر ضد أية سياسة محددة من جانب إثيوبيا لتحويل كميات كبيرة من مياه النيل الأزرق، والمصريون الذين يعرفون بوجود الدراسة الأمريكية يأخذونها بلا أدنى شك كتحذير لإمكانية تعرض بلادهم للعدوان، وكدلالة جديدة للتآمر الإمبريالى الغربى ضد دور مصر المعادى للاستعمار فى أفريقيا والشرق الأوسط».

وأوصى مكتب الاستصلاح بوجوب إنشاء ستة وعشرين سدًّا وخزانًا لتوفير المياه لاحتياجات الرى وتوليد القوى الكهربائية فى إثيوبيا، وقد رأت الدراسة أنه فى حالة تنفيذ المشروعات الستة والعشرين، فإن المتطلبات السنوية من المياه للرى وفواقد التخزين، سوف تقلل من تصريف النيل الأزرق عند الحدود السودانية بحوالى ٤ , ٥ مليار متر مكعب. وفى بداية الستينيات، كان هذا الرقم يعنى نقصًا كبيرًا فى واردات المياه المتاحة لكلٍّ من مصر والسودان، وسوف يسبب هذا الخفض فى الوقت الحالى ما يشبه الكارثة[٥٩]. وكان الهدف أيضًا من المشروع استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى القائمة على الحدود السودانية الإثيوبية[٦٠]. كان من هذه السدود كاردوبا، وبوردو، وأقل ارتفاع لهذه السدود هو بوردو ٢ , ٨٤ متر، وأعلى مستوى ٢٥٢ مترًا، وتبلغ السعة التخزينية لسد كاردوبا ٥ , ٣٢ مليار متر مكعب، ومجموع الطاقة التخزينية لهذه السدود مجتمعة ٧٥ مليار متر مكعب، وتنتج هذه السدود طاقة كهربائية بما يعادل مرتين ونصف إنتاج السد العالى من الكهرباء. ولكن لم تُقدم إثيوبيا على المشروع إلا فى التسعينيات. لقد اعترضت إثيوبيا على إنشاء السد العالى، ونشرت صحيفة «هيرالد» الإثيوبية فى فبراير ١٩٥٦ أن لإثيوبيا الحق فى استغلال مياه النيل التى تجرى فى أراضيها، وتبع ذلك بيانات إثيوبية بأنها لم تعد ملتزمة بالاتفاقيات التى وقعت أثناء حكم

---

(٥٩) http: / /shatharat.net /vb /archive /index

السيد أبو داود «أفريقيا طريق الصهاينة لتطويق العالم العربى»، سبتمبر ٢٠٠٩م / racour center.com / news-view.

(٦٠) جون بولوك: «حروب المياه»، ص١٢٧.

الإمبراطور مينيك الثانى، وأعلنت هذا فى خطاب وجه إلى جميع البعثات الدبلوماسية فى القاهرة، وكانت عمليات الشد والجذب بين القاهرة وأديس أبابا خاضعة بالتالى للموقف فى كلٍّ من الدول الأخرى التى كان لها تأثير على الحرب الأهلية الإثيوبية، مثل السودان والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبى والشمالى.

ولقد ساعدت مصر حركات التحرر الأفريقية، مثل حركة التحرير الإريترية، وشجعت فكرة الصومال الكبير، وطالبت مسلمى إثيوبيا فى المقابل بالثورة حتى تضعف من قوة إثيوبيا وتمنعها من استخدام مياه النيل؛ مما يضر بمصر، وذلك أثناء معارضة إثيوبيا لبناء السد العالى[٦١].

ورغم أن الرئيس عبد الناصر ساهم فى تحرير عدد من الدول الأفريقية عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة، وكانت مصر أثناء فترة رئاسته ترتبط مع دول حوض النيل بعلاقات قوية وطيدة، فضلًا عن أن الدائرة الأفريقية كانت تحتل مجالًا كبيرًا فى سياسة مصر الخارجية آنذاك، فمع تحرر دول حوض النيل فى الستينيات، بدأت فكرة رفض الاتفاقيات التى أبرمتها مصر والسودان فيما يتعلق بحصص المياه، لدرجة أن جوليوس نيريرى رئيس تنزانيا بعث للرئيس عبد الناصر برسالة فى الستينيات مفادها أن الاتفاقيات التى تحدد نصيب مصر والسودان فى مياه النيل لا تلزم دول الحوض الأخرى، وهدد نيريرى فى رسالته بأنه إذا لم ترد مصر على مطالب هذه الدول سيتم فسخ هذه الاتفاقيات من جانب دول حوض النيل بعد إمهاله شهرين، ولم يرد عبد الناصر على هذه الرسالة؛ لأنه كان يعلم علم اليقين أن هذه الدول لا تجرؤ على فسخ هذه الاتفاقيات، فضلًا على أن دول حوض النيل فى هذه الفترة من الستينيات فى القرن الماضى لم يكن لديها الوسائل التى تمكّنها من التأثير فى تدفق مياه النيل إلى مصر[٦٢].

بدأ التأثير الصهيونى فى أفريقيا عامة وليس دول الحوض فقط، فقد بعث نكروما بعد استقلال بلاده عددًا من وزرائه إلى إسرائيل، حيث عقدوا اتفاقيات، هذا فى الوقت الذى حذر فيه نكروما من التوسع المصرى المباشر أو الاختراق الشيوعى غير المباشر للمناطق الأفريقية من خلال مواقف مصر ورغبتها، ولقد تغير موقفه بعد ذلك للتعاون مع مصر.

وبالنسبة للسودان، فبعد تولى الفريق عبود السلطة من نوفمبر ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤، تم عقد اتفاقية فى ١٩٥٩ بشأن مياه النيل تسمح بإنشاء السد العالى، وتكمن أهميتها أنها حددت حصة مصر

(٦١) الميرغنى أحمد: «القرن الأفريقى: بوابة غزو إسرائيل لمصر والسودان».
(٦٢) جون بولوك: المرجع نفسه، ص١٢٧ ـ ١٢٨.

من المياه ٤٨ مليار سنويًا، وأعطت لمصر الحق فى بناء السد العالى الذى رفع حصة مصر إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًا[٦٣]، بالإضافة إلى أنها تعطى الحق لكلٍّ من مصر والسودان مجتمعين فى تنفيذ مشروعات أعالى النيل، واتفاق آخر بإنشاء سد سنار فى السودان، وقد قامت الحرب الأهلية فى ١٩٥٥؛ لأن الجنوب رأى أن الشمال لم يهتم بآمال الجنوبيين، وتمردت فرقة جنوبية شكلت حركة الأنيانيا Anyananya فى ١٩٦٣، وعندما لم يستطع الفريق عبود السيطرة على الصراعات سلم السلطة للمدنيين فى ١٩٦٥، الذين لم يقدموا جديدًا وشكلوا حكومة انتقالية، واستطاعوا أن يحققوا نجاحًا عن طريق الإسلاميين الذين حصلوا على السلاح من الجيش الضعيف معنويًا والسلاح الذى تم تهريبه من أوغندا. مرت هذه الفترة بمرحلتين: ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ فترة انتقالية سيطر فيها الشيوعيون، وفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ زاد نفوذ التيار الإسلامى، والبعض يطلق عليها «الديمقراطية الثانية». ولقد بدأت إسرائيل تتدخل فى الجنوب، حيث دعمت الجنوب ضد الشمال، وما كتبه فرجى عميل الموساد السابق فى كتابه «إستراتيجية شد الأطراف (أى الأقليات) إلى بتر الأطراف (التقسيم)» يوضح سياسة إسرائيل وعمل الموساد فى الجنوب، لاتساع الشقاق بين الشمال والجنوب، وكيف أمدت المتمردين بالسلاح والتدريب والمشورة، فقد كانت إسرائيل ترغب فى رؤية الاضطراب على حدود مصر.

وفى منتصف الخمسينيات، أعيد إحياء مشروع سد بحيرة تانا لتخزين المياه، وقد كان هذا عن طريق أمريكا التى أصبحت مؤثرة فى سياسة إثيوبيا، وذلك من خلال قاعدة كاجيو الجوية بالقرب من أسمرة، والتى استخدمت كمحطة مراقبة على منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندى كما سبق ذكره، وفى الأصل كان هذا مشروعًا لشركة أمريكية فى الثلاثينيات من القرن الماضى لاستغلال بحيرة تانا لتخزين المياه وإنشاء سد على مخرج البحيرة، وعرض على مصر والسودان وبريطانيا فى ١٩٣٥، وقد رفضته بريطانيا حتى تتجنب عداء إيطاليا التى كانت تريد إخضاع إثيوبيا لسيطرتها، ولقد اعترضت بريطانيا أيضًا على المشروع للمرة الثانية، وأرجعت ذلك لمصلحة الدول التابعة لها فى شرق أفريقيا[٦٤]، وتعبيرًا عن مصلحة كلٍّ من كينيا وأوغندا وتنجانيقا، وذكرت أن تلك الدول تحتاج لمزيد من المياه من أجل تنميتها، إلى جانب أنها ستحتاج لمزيد من المياه مستقبلًا، وستجد أنه من الصعب المضى فى مشاريعها التنموية وإلى أن تعرف ما تحتاجه دولتا المصب من أعمال جديدة

---

(٦٣) جون بولوك: المرجع نفسه، ص١٣٩.

محمد عمر بشير: «جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع»، ترجمة أسعد حليم.

(٦٤) جون بولوك: «حروب المياه».

من منابع النهر داخل المقاطعة البريطانية الأفريقية، لهذه الأسباب سترحب بريطانيا بتسوية مبكرة لمسألة مياه النيل.

ولقد وصل النشاط الإسرائيلي في القارة الأفريقية لذروته عام ١٩٦٧؛ مما انعكس على المساندة الأفريقية لإسرائيل في مواجهة العرب في الأمم المتحدة إبان العدوان على مصر، ولم يتخذ الأفارقة موقفًا حاسمًا مؤيدًا للعرب؛ حيث إنه من بين ٣٨ دولة أفريقية غير عربية في الأمم المتحدة في ذلك الوقت كانت هناك ١٦ دولة تؤيد إسرائيل، بينما أيدت ١٠ دول فقط الموقف العربي[٦٥].

وحين ناقشت القمة الأفريقية في كنشاسا أمر الاعتداءات الإسرائيلية، فقد تم ذلك على استحياء، واكتفت القمة بتشكيل لجنة الحكماء الأفارقة للتعرف إلى وجهات نظر أطراف الصراع. ورغم أن إسرائيل في عام ١٩٦٧ بلغت ذروة نشاطها في أفريقيا، فقد بدأ نفوذها في التراجع، فاحتلالها لأراضٍ عربية ورفضها الانسحاب منها، والنشاط الذي قام به الرئيس عبد الناصر في أفريقيا أعاد للأفارقة ذكرى الاستعمار، وناصرت مصر في طلبها بجلاء إسرائيل عن سيناء والعودة لحدود ١٩٤٨، وقد أقامت إسرائيل علاقات مع النظام العنصري آنذاك لجنوب أفريقيا رغم ادعائها أنها رافضة للعنصرية.

وبدأت إسرائيل تلعب على نغمة أن اليهود والأفارقة كلاهما تعرض للاضطهاد، وأن التجربة النفسية متشابهة بينهما تمثلت في تجارة الرقيق للأفارقة، وما تعرض له اليهود من اضطهاد، وبدأت تثير موضوعات عن ممارسة العرب لتجارة الرقيق في أفريقيا.

ولقد أقامت الدول العربية مجتمعة علاقات دبلوماسية مع ٢٢ دولة أفريقية من ٣٥، كما قامت جامعة الدول العربية، بافتتاح عدة مكاتب في شرق وجنوب أفريقيا، وتم إنشاء العديد من المؤسسات المالية العربية، وزادت المعونات للدول الأفريقية، وأدرجت قضايا النزاع العربي الإسرائيلي على جداول أعمال مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية، خاصة منذ مؤتمر قمة الجزائر الذي أكد على طلب انسحاب إسرائيل من الدول العربية التي احتلتها، ورغم أن العلاقات الإسرائيلية السياسية مع دول أفريقيا تراجعت بعد ١٩٧٣، فلقد ظلت هناك علاقات تجارية قائمة.

السادات وإسرائيل ودول حوض النيل

مع قيام حرب ١٩٧٣، قطعت معظم الدول الأفريقية علاقاتها بإسرائيل، حتى إنه في ديسمبر

---

(٦٥) محمد عز العرب: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، في «مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠٠٢، ص٨١».

١٩٧٣ بلغ عدد الدول التى قطعت علاقتها بإسرائيل ٤٢ دولة، أى جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية، باستثناء جنوب أفريقيا والدول الواقعة تحت نفوذها المباشر وهى مالاوى، وليسوتو، وسوازيلاند؛ وتوثقت العلاقات بين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية، فحدث شلل تام فى علاقات إسرائيل وأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، ولم تعد العلاقات إلا فى الثمانينيات من القرن الماضى بعد المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى كامب دافيد، وفى عام ١٩٧٥ قامت الكتلة الأفروعربية بعرض مشروع قرار على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأقرت الجمعية المشروع وقامت بإصدار قرار حاسم ضد إسرائيل فى ١٠ من نوفمبر ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية نوعًا من العنصرية، وهذا أضر بإسرائيل وهزمها ديبلوماسيًّا[٦٦]، وإن كانت بعض الدول الأفريقية تعاملت اقتصاديًّا مع إسرائيل رغم الحظر السياسى.

مشكلة المياه

رغم أن إسرائيل انتصرت فى حرب ١٩٦٧، وسيطرت على الضفة والجولان وسيناء، وسيطرت على موارد مياه عديدة، واستغلتها لصالحها على حساب فلسطين والدول العربية، فقد استمرت تعانى نقصًا شديدًا فى الماء؛ لذلك زادت تطلعاتها إلى مياه النيل. وفى عام ١٩٨٩ وفى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتونس، جرى عرض تسوية النزاع فى الشرق الأوسط، وتم الربط بين القضية الفلسطينية وأزمة المياه؛ حيث اُقترح حوالى تسعة مشاريع للربط غير المباشر بين تسوية القضية الفلسطينية وأزمة المياه؛ كذلك وضعت بعض الحلول التى اقترحت عدم ربطها مباشرة بالتسوية، بل عن طريق ربطها بالحدود والاستيطان، أو إنشاء دولة فلسطينية، وقد وردت ثمانية مشاريع بهذا الصدد، ولقد تردد موضوع نقص المياه وخطره على إسرائيل فى الصحف الإسرائيلية «هاآرتس، ودافار، وهاتسوفيه» فى فترات زمنية؛ مما يثبت أن ما حصلت عليه من مياه نتيجة الاحتلال لم يعد يكفيها، وقد أكد خبير المياه الأمريكى توماس نات[٦٧] للواشنطن پوست أن إسرائيل تضع قواعد صارمة لاستخدام العرب فى فلسطين المياه. فى ١٥/ ٨/ ١٩٦٧، أصدرت إسرائيل الأمر العسكرى رقم ٩٢ بشأن صلاحيات المياه، وخولت بموجبه الحاكم العسكرى الإسرائيلى السلطة المطلقة فى تحديد كميات المياه التى يحق للعرب استغلالها، وخولته فرض

---

(٦٦) محمد عز العرب: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، «مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠٠٢، ص٨١ ـ ٨٢».

(٦٧) هاآرتس: مقال رينات ١١/ ٣/ ٢٠٠٨، دافار: ١٧/ ٣/ ١٩٩٥، هاآرتس: ١٥/ ١١/ ١٩٩٩، هاآرتس: ١٣/ ٣/ ٢٠٠٨.

عقوبات، ونظرًا لحاجة المستوطنين اليهود للماء فى ١٩٨٢، تم دمج مصادر المياه فى الضفة الغربية بصورة نهائية فى شركة كلوروت الإسرائيلية، وقد أدى هذا إلى تأخر خطط التنمية فى الأراضى العربية المحتلة، ولقد حظرت على العرب حفر آبار جديدة، وسمحت بعدد محدود من الآبار لا يزيد عمقها عن ١٢٠ ـ ١٤٠ مترًا، بينما يصل عمق الآبار الإرتوازية الإسرائيلية ٨٠٠ متر، وأصبح الإسرائيليون يستهلكون أكثر من خمسة أضعاف العرب، والعربى يدفع رسوم للمياه كالتى يدفعها المستوطنون، ولقد نشر ميخائيل سيليغ فى داڤار أن صحيفة «القدس» نشرت إعلانًا لمشروع إدارة مصادر المياه الفلسطينية، وقد تضمن الإعلان رسمًا لنهر الأردن، وفى غربه سور من الأسلاك الشائكة وبجواره عبارة تقول «لفلسطين حقوق تاريخية شرعية فى مياه نهر الأردن، يعانى الشعب الفلسطينى من نقص خطير فى المياه». ويذكر كاتب المقال أن إسرائيل تتجاهل تمامًا الحق الفلسطينى فى الاستمتاع بمياه المنطقة كباقى البشر، وأن إسرائيل رفضت فى جميع المباحثات الخاصة بتقسيم مصادر المياه، سواء فى إطار المحادثات المتعددة الأطراف أو المحادثات الثنائية، إعطاء معلومات عن الثروات المائية، وترفض وضع أى اتفاق حول المياه أو أية تسوية خاصة بهذا المجال مع الفلسطينيين، ولم يتضمن إعلان المبادئ أى ذكر لمسألة المياه فى الملحق الخاص بالتعاون الإسرائيلى الفلسطينى، ولكن يتضمن المشروع الإقليمى ذكرًا لمشروعات قناة تربط بين البحرين المتوسط والميت، ومشروع لتحلية مياه البحر.

ما سبق يوضح أن ما استولت عليه إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ لم يعد يكفيها على الإطلاق، وحملت الفلسطينيين عبء نقص المياه ولم تساويهم بالإسرائيليين، وإذا كانت المشكلة قد تفاقمت فى التسعينيات، لكن جذورها تعود للبدايات، ولذلك بدأت تبحث عن البديل وهو مياه النيل، ولذلك اتجهت بأنظارها لمصر، ومحاولة شراء مياه النيل، وظهرت مقالات فى الصحف الإسرائيلية منذ منتصف السبعينيات تدعو إلى شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب، كما نشرت الصحف الأمريكية أن هناك اقتراحًا إسرائيليًا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل، وتأكد هذا فى مشروع إليشع كيلى الذى يعمل فى شركة ناحال.

ولقد نشرت جريدة «معاريف» الإسرائيلية فى ٢٧ من سبتمبر ١٩٧٨ المشروع، وأورد كامل زهيرى فى كتابه «النيل فى خطر» نص المقال: «كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة شهور، بأن هناك اقتراحًا إسرائيليًا بأن تقوم مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل، وبالفعل فإن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية، وهى فكرة المهندس إليشع كيلى الذى يعمل فى شركة ناحال»، وهى شركة مساهمة إسرائيلية، تملك الحكومة الإسرائيلية ٥٢٪ من أسهمها، ويملك الباقى مناصفة الوكالة اليهودية

والصندوق القومى اليهودى، ومعروف أيضًا أن مهمة الشركة هى التخطيط لاستثمار الموارد المائية فى إسرائيل، والقيام بالدراسات اللازمة.

هناك ست مؤسسات إسرائيلية فى مجال المياه، أولها وزارة الزراعة التى يتولاها دائمًا عسكريون من ديان إلى شارون، تختص وحدها بإصدار تراخيص حفر الآبار واستغلال المصادر المائية والإشراف على الأبحاث، وهناك مجلس المياه الذى أنشئ عام ١٩٥٩ ويترأسه وزير الزراعة وتشترك فيه بقية الهيئات المائية، ويتولى وضع سياسة أسعار المياه التى تختلف بين المدن والمصانع والمستوطنات، وشركة ميكورت وشركة الهيستدروت (اتحاد عمال إسرائيل)، ولهما نشاطات مائية وصناعية ضخمة، ثم الوكالة اليهودية والصندوق القومى لليهود، وشركة ميكورت هى التى تنفذ ما تضعه شركة ناحال من خطط، وكان عنوان مشروع إليشع كيلى الذى نشره هو «مياه السلام»، وأنه كتبه لحل مشكلة المياه التى ستضطر إسرائيل لمواجهتها لبضع سنوات قادمة، ويرى أن الحل فى جلب مياه من دول مجاورة، أى توصيل مياه من نهر النيل إلى النقب، ويرى أن تنفيذ المشروع لا يتطلب فقط ظروفًا سياسية مثل تلك الظروف القائمة الآن «وقتها»، ولا بد أن تكون هناك أيضًا فائدة اقتصادية من المشروع، ويذكر أن هناك دولًا بينها خلافات ولكن تتعاون فى المجال الاقتصادى، ويضرب مثالًا «أن هناك دولًا مستعدة للمتاجرة فى مورد طبيعى حتى مع دول معادية مثل الصين التى تبيع مياهها لهونج كونج»(*).

«الفائدة التى يمكن أن تقدمها مصر فى حقيقة الأمر نابعة من هذا الاتجاه، وهى أن تبيع مياهًا لإسرائيل لزراعة القطن بنفس الثمن الذى تبيع به القطن نفسه، هذا السعى نافع لإسرائيل؛ حيث يستطيع المزارع الإسرائيلى أن ينتج بواسطة متر مكعب من المياه ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصرى من القطن بنفس كمية المياه»(٦٨).

ويرى أن مشاكل إسرائيل ممكن أن تحل باستخدام ١٪ من مياه نهر النيل ٠,٨ مليار متر مكعب فى السنة، من حوالى ٨٠ مليار متر مكعب فى السنة هى نصيب مصر على حد قوله! والحقيقة أن نصيب مصر ٥٥,٥ وليس ٨٠ مليارًا!.

(*) هونج كونج صينية، ولكن استولت عليها إنجلترا بعد حرب الأفيون فى منتصف القرن التاسع عشر، وهى الحرب التى شنتها إنجلترا ـ وساعدها دول أوروبية أخرى وأمريكا ـ على الصين لما صادرت الأخيرة الأفيون الذى زرعته بريطانيا العظمى فى الهند وأرسلته للصين، حتى تستطيع (بريطانيا العظمى) تعويض عجزها فى المبادلات التجارية مع الصين، وانتهت مدة استيلاء بريطانيا العظمى على الصين فى مطلع القرن الواحد والعشرين.

(٦٨) كامل زهيرى: المرجع نفسه، ص١٠٦.

ويرى إليشع أن يتم نقل حوالى ٣٠ مترًا مكعبًا فى الثانية، ويتم نقل المشروع بواسطة أنابيب تحت قناة السويس عند الإسماعيلية، وفى الجانب الآخر تصب المياه فى قناة مبطنة بالخرسانة شمال غرب بالقرب من طريق العريش القنطرة، ومن هناك تسير بمحاذاة طريق «غزة العريش حتى خان يونس. وهناك فى خان يونس يتشعب مجرى مياه واحد لقطاع غزة، ومجرى آخر للنقب فى اتجاه أوفاكيم وبئر السبع»، وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بكل تفرعاتها حوالى ٢٥٠ كيلومترًا.

وتذكر الجريدة: ما كان حلمًا طائشًا عام ١٩٧٤ أصبح بعد اتفاق السلام ممكن التحقيق وممكن خروجه لحيز التنفيذ «بعد معاهدة السلام مع مصر»[٦٩]، وكانت إسرائيل قد أتمت مشروع طبرية ـ النقب لتحويل مياه الأردن، وقد مدت فى ذلك القنوات المغلقة أو الأنفاق وسط الجبال، وقد استنفدت إسرائيل المياه، أو كل قطرة ماء، من الأنهار سواء الأردن أو العرجون أو من تحلية المياه المالحة، أو حتى إعادة تصفية وتنقية مياه المجارى، ولم تكتفِ، وامتداد المشروع الصهيونى الجديد معناه نقل مياه النيل إلى النقب الشمال الغربى لتصل هذه القنوات الجديدة بالقنوات القديمة، وبذلك تصل مياه النيل بمياه الأردن، وتمتد شبكة مائية إلى الجنوب لتعمير النقب بشريًا وزراعيًا وصناعيًا، بل وذريًا؛ لأن ديمونا «المفاعل الذرى الإسرائيلى» يقع شرقى بئر السبع[٧٠].

عندما عقد الرئيس السادات معاهدة السلام مع إسرائيل فى فبراير ١٩٧٩، كان مدركًا لاعتبار إستراتيجى، ألا وهو أمن النيل، وفى اجتماع اللجنة السياسية الذى عقد أثناء مؤتمر السلام بين مصر وإسرائيل فى كامب داڤيد عام ١٩٧٨، ناقش المفاوض الإسرائيلى إمكانية التعاون فى مشروعات المياه بين البلدين، وإسرائيل ترى أنها لن تدفع فقط ثمن المياه التى ستحصل عليها من مصر، بل إنه سيكون خيرًا للطرفين، وستوظف العمالة المصرية، ولقد حبذ السادات الفكرة.

ويذكر كامل زهيرى أن الصحف الرسمية فى أواخر ١٩٧٩ وأوائل ١٩٨٠ بدأت تردد أن مياه النيل تفيض عن حاجة مصر، وأن السادات ذكر فى احتفال لنقابة المهن الزراعية ٦ من نوفمبر ١٩٨٠ أننا نقذف إلى البحر المتوسط أكثر من ٦ مليارات متر مكعب من المياه العذبة.

ونشرت مجلة أكتوبر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ أن الرئيس فى ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٩ أعطى إشارة البدء فى حفر ترعة السلام بين فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الإسماعيلية وبورسعيد

---

(٦٩) كامل زهيرى: المرجع نفسه، ص١٠٨.

(٧٠) كامل زهيرى: المرجع نفسه، ص١١٤.

لتتجه نحو قناة السويس لتروى نصف مليون فدان، وقد التفت الرئيس السادات إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية لتوصيل مياه النيل إلى القدس لتكون فى متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى.

وقال الرئيس: «نحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، سنجعل هذه المياه مساهمة من المسلمين تخليدًا لمبادرة السلام، وأن مصر باسم أزهرها العظيم وباسم دفاعها عن الإسلام تجعل مياه النيل هى آبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية». وقام إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل بإثارة الموضوع فى مجلس الأمة، فرد عليه رئيس الوزراء مصطفى خليل آنذاك نافيًا وجود الفكرة فى الأصل! ولكن رغم تكذيب رئيس الوزراء، فإن الرئيس السادات فى حديثه مع مذيعة التليفزيون همت مصطفى فى ٢٥ من ديسمبر ١٩٧٩ أكد المشروع، ونشرت الصحف المصرية بعد ذلك بين ١٣ و ١٨ من أغسطس ١٩٨٠ أن الرئيس أرسل خطابًا إلى بيجين بشأن المستوطنات وإيصال مياه لإسرائيل، وأن بيجين رفض ربطه بإيقاف المستوطنات، وذكر أن التطلعات لشعبه غير مطروحة للبيع «لعلك تذكر أيضًا أنى عرضت أن أمدكم بمياه النيل تصل القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين فى أرضكم، ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى وقلت إن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع».

وبعد خمسة أيام، نشرت الصحف فى ١٨ من أغسطس نص خطاب السادات للملك الحسن ملك المغرب، ويقول فيه إنه عرض ذلك كحل ليُوقف إسرائيل عن بناء المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة، والبدء بإزالة المستوطنات القديمة، وكحافز للجانب الإسرائيلى عرض عليهم إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر فى النيل لاستخدامها فى إعادة تسكين المستوطنين فى النقب[٧١].

واشتعل غضب شعبى على جميع المستويات، وكتبت نعمات أحمد فؤاد أن المستوطنات الحالية لإسرائيل شنت علينا ثلاث حروب فى ربع قرن، نعانى حتى هذه اللحظة جرائرها وآثامها.. فأى منطق يريد أن يضيف إليها مستوطنات جديدة؟! أى ملايين جديدة من اليهود، أى محاربين جدد يحاربون المصريين والفلسطينيين والعرب جميعًا؟! وفى فقرة أخرى «إن أخطار المشروع الصهيونى للحصول على مياه النيل لا تقل عن إنشاء إسرائيل نفسها فى عام ١٩٤٨. هل زرعنا صحراواتنا وروياناها لنزرع النقب لإسرائيل؟ إننا نستعين بجزء من حصة السودان فى ماء النيل؛ لأن حصتنا لا تكفينا»[٧٢].

---

(٧١) كامل زهيرى: المرجع نفسه، ص١٨٢.

(٧٢) جريدة الشعب: ٩ / ٩/ ١٩٩٨.

وواضح من الخطابات أن خطاب الرئيس السادات الذى عرض فيه تحويل مياه النيل إلى القدس عبر النقب يرجع إلى محادثات أسوان، فقرة ١٤ من الخطاب، وقال بيجين فى رده إن العرض تكرر فى العريش فى مايو ١٩٧٩، وأن حديثه تضمن أن نقل الماء من النيل إلى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة، ولكننا يجب أن نفرّق دائمًا بين القيم التاريخية الأخلاقية مثل القدس، وبين النواحى المادية، فلنفصل بين الموضوعين: القدس من ناحية وماء النيل إلى النقب من ناحية أخرى، أى أن بيجين لا يرفض مياه النيل، ولكن يريد الفصل بينها وبين التخلى عن القدس أو التخلى عن الضفة الغربية وغزة.

ويذكر جون بولوك فى كتابه «حروب المياه» أن جهاز المخابرات المصرية كان على دراية تامة بالخطط التى تستهدف إحداث القلق فى مصر عن طريق مساندة منجستو هيلامريام حاكم إثيوبيا للمتمردين فى جنوب السودان، وكلاهما يؤثر على النيل فى مصر، وكانوا مستعدين للتصدى للأولى، ولم يقبلوا فكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى إسرائيل، أى أن المخابرات ـ وفقًا لكتابه ـ رفضت فكرة نقل المياه، وأنه كان هناك انقلاب يعد ـ وفقًا لقول المؤلف أيضًا ـ ضد السادات بسبب هذا الأمر، وأن هناك ضباطًا سعوا للاتفاق مع كمال أحمد لكنه أبلغ عنهم، كذلك حذره الأمريكيون من محاولة ثانية ضده، ونصحوه بأن يصرف النظر عن جميع الموضوعات، وأنهى المشروع عند هذا الحد(٧٣).

شعر السادات بعد ذلك أن إسرائيل تستغل إثيوبيا للضغط على مصر، وكانت إثيوبيا احتجت على توصيل مياه النيل خارج دول الحوض. ولقد أخبر السادات مجموعة من مساعديه المقربين، من بينهم الدكتور بطرس غالى، أن المسألة الوحيدة التى يمكن أن تعود بمصر للحرب مرة أخرى هى المياه، وكان تحذيره موجهًا لكلٍّ من إسرائيل وإثيوبيا.

وفى ١٩٧٩، كرر السادات للسفير الإثيوبى بالقاهرة التحذير، وكان معروفًا أن إسرائيل متورطة بشكل مباشر فى الموضوع، وأكدت مصر تحذيرها الشفوى وقامت بإرسال أسطول بحرى صغير إلى المياه الجنوبية من البحر الأحمر، وكان السبب فى ذلك أن المخابرات المصرية علمت أن المهندسين الإسرائيليين يساعدون فى إعداد خطط إثيوبية لإنشاء سدود جديدة على النيل، وكانت إثيوبيا مهتمة بما يجرى من أحداث فى مصر؛ حيث قامت وكالة المخابرات السوفييتية وحذرت إثيوبيا ١٩٧٩ والدول العربية المعارضة لمصر إبان حكم السادات بأنه يفكر فى تحويل قسم من

(٧٣) جون بولوك: «حروب المياه»، ص ١٠٤.

مياه النيل إلى صحراء النقب، ولقد اعتبرتها الدول العربية مهينة سياسيًّا، واعتبرتها إثيوبيا سابقة أن تخرج مياه النيل عن حوض النيل. لقد أثارت إثيوبيا المشكلة فى ١٩٨٠ وتقدمت بمذكرة إلى منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو، وهددت بإجراء تغييرات فى مجرى النهر بالقوة العسكرية إذا اقتضى الأمر[٧٤]؛ مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح فى مجلس الشعب المصرى بأن مصر ستضطر إلى خوض الحرب من أجل تأمين إستراتيجيتها. وهو نفس ما صرح به الرئيس السادات، كما تقدمت إثيوبيا بمطالبها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام ١٩٨١؛ حيث أعلنت رغبتها فى استصلاح ٢٢٧ ألف فدان فى حوض النيل الأزرق، وأكدت أنه نظرًا لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى فإنها تحتفظ لنفسها بحقها الكامل فى تنفيذ مشروعاتها مستقلة.

وأعلنت مصر أنها لا تسمح لأى دولة أخرى من مجموع الدول الثمانى بأن تملى سياستها على مصر، وأن للجيش المصرى خطط طوارئ آنذاك للتدخل المسلح، وكان هناك تقارب بين إثيوبيا تحت حكم نظام هيلامريام الاشتراكى وإسرائيل.

ولقد قامت إثيوبيا بالفعل مع بداية ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا على أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الأفريقى[٧٥].

ولم تنته هذه الفكرة بل ظلت تراود إسرائيل، فنجد مشروع «النيل الأزرق والأبيض»، وهو يقوم على حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لدفع مياه النيل إلى سيناء ثم إلى صحراء النقب. وفى ندوة التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط فى لوزان بسويسرا ١٩٨٩، عندما قدم البروفيسور حايين بن شاهار اقتراحًا حول مجالات التعاون بين إسرائيل والدول العربية، نصح بأن تقوم مصر بمنح إسرائيل حصة من مياه النيل بمقدار ١٪ عبر أنابيب خاصة لاستخدامها فى مشاريع التنمية الزراعية[٧٦].

ما زال الحلم فى عهد الرئيس مبارك يراود إسرائيل كما ورد فى مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذى أعده شمعون بيريز، فهو يعيد حلم هرتزل وإليشع كيلى، وهو يريد ربط حوض النيل ومائه بالشرق الأوسط، ويقول: إنه لن ينتظر أن يحل سلام شامل ليحدث شراكة تكنولوجية، فهناك دول لها علاقة ديبلوماسية كاملة كمصر، وأخرى كالمغرب رغم عدم اعترافها بإسرائيل، تحظى

(٧٤) جون بولوك: المرجع نفسه، ص١٠٤.

(٧٥) www.aawsat.com.

(٧٦) مركز الدراسات العربى الأوروبى: ٨/ ٣/ ٢٠٠٩.

بتعاون زراعى من خلال مؤسسات أمريكية وإسرائيلية، وهو يرى أن الشرق الأوسط لن ينجح أو يتغير إلا بإسرائيل: «الشرق الأوسط يستطيع أن يغير لونه من الأسمر إلى الأخضر، والنجاح يعتمد إلى درجة كبيرة علينا، كما يعتمد على الطبيعة». ويذكر أن البنك الدولى مستعد للتمويل، وأن المساعدات الدولية تظهر فعلًا اهتمامًا بمشروع الحزام الأخضر، وضمن إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، اقترح البنك الدولى تشجيع التكنولوچيا التعاونية وعمليات الحد من التصحر فى منطقة الشرق الأوسط.

ويشير بيريز إلى أهمية الماء، وأن العلاقات بين دول المنطقة كانت وما تزال تملى من قِبَل سياسة المياه؛ ولذلك فهى أقدر على استغلالها كوسيلة للضغط «فهو يقرر أن الماء يستغل كوسيلة ضغط»، وهو ما تقوم به إسرائيل فعلًا. ويرجع سوء السياسة المائية لأربعة أسباب: لافتقار المنطقة إلى المياه، والظواهر الطبيعية، والزيادة فى عدد السكان، والاستغلال الخاطئ والسياسة التى تفتقر إلى الترشيد، ويشير إلى مصر وأن وضعها المائى يعانى من خطورة عظيمة؛ حيث تدخلت عوامل الجفاف فى إثيوبيا وكذلك التبخر فأضعفت السد، وأن الأراضى الزراعية نادرة، والسكان كثيرون وصلوا إلى ٧٠ مليون نسمة، ولمواجهة التهديد السكانى عليها تطوير البنية التحتية. ويأتى للنقطة المهمة «فى الوقت ذاته، قد تكون هناك حاجة لمشاريع التنمية الدولية الرامية لتحسين وتدفق مياه النيل وإقامة طرق ترشيدية فى البلدان الثلاث الأشد تأثرًا بالمشكلة وهى مصر والسودان وإثيوبيا».

يذكر البروفيسور آمنون صوفر من جامعة حيفا أن المنطقة يسيطر عليها جنون المشاريع التنموية التى تحتاج إلى الاستغلال الكامل لمياه الأنهار والجداول بهدف زيادة الإنتاج، ولهذا تنتشر عملية إنشاء السدود على حساب حقوق واحتياطات الدول المجاورة، وعلى حساب نوعية المياه! ـ وهذا هو ما تقوم به إسرائيل مع دول حوض النيل ضد مصر! ـ ويشير إلى أنه تم استخدام أكثر مما يجب من المياه الجوفية فى الأراضى الواقعة على طول السواحل السورية والإسرائيلية والمصرية والليبية، ويتناسى أن إسرائيل استهلكت جميع المياه الجوفية الخاصة بالأراضى الفلسطينية، ووضعت القيود على الفلسطينيين، بل منعتهم من حفر الآبار! وأن السياسات غير الرشيدة قد تجر البلاد للحروب، ويرى أن المياه لا تعمل فقط على إثارة النزاع العربى الإسرائيلى، بل يتطرق إلى السودان، وأنه يحدث بين الدول الشقيقة كمصر والسودان.

ويشير إلى التدويل، ويرى أن الحل هو الإعلان عن قيام هيئة إقليمية يشارك فيها كافة

الأطراف المعنية فيما يتعلق بتوزيع المياه. ويتحدث عن مد خط أنابيب تركيا لإسرائيل وسوريا فى مؤتمر المياه، ووضع تسعيرة للمياه.

ويرى بيريز حلًّا لمشكلة الرى «أن مصر لا تستفيد من مياه النهر والسد العالى، وهى ما زالت تستورد المواد الغذائية، وانطلاقًا من ذلك المفهوم تقترح الأبحاث الإسرائيلية إدخال تغييرات جذرية على تقنيات الرى والزراعة؛ مما يوفر المياه»، وتقوم إسرائيل بعرض مشروع للتعاون الثنائى يقوم على استغلال الأرض والمياه كموردين مصريين داخل أرض مصر نفسها، كما تقدم مشروعًا لنقل مياه النيل إلى إسرائيل، وتقترح شراء مياه النيل ونقلها إلى غزة أو إسرائيل، فإن كمية المياه المطلوب نقلها لا تتعدى الواحد فى المائة من المياه المستهلكة، وهى كمية غير مستهلكة أصلًا، ويمكن نقلها اقتصاديًّا إلى غزة والنقب الإسرائيلى، كما يقترح المشروع الإسرائيلى تبادل المياه عبر نقل المياه من النيل إلى إسرائيل عبر النقب فى مقابل نقل المياه من بحر الجليل إلى الضفة الغربية، وربما الأكثر ضرورة نقل ماء النيل إلى النقب ونقل ماء من بحر الجليل إلى الأردن فى مشروع قناة الغور»[٧٧].

الغريب أن إسرائيل تقول إن عدد السكان زاد فى مصر، وكمية المياه قلت بسبب الجفاف، وأن الرقعة الزراعية محدودة أمام ازدياد أعداد السكان، ومع ذلك تطالب بماء النيل لتصلح أراضيها فى النقب، أى أن مصر تبيع المياه التى هى فى أمس الحاجة إليها لتعمير الصحراء للمستوطنين اليهود!.

ولقد قدم فى كتابه عن «مشروعات بين إسرائيل والأردن» مشروعًا للتعاون فى إدارة الأحواض المائية المشتركة فى نهرى الأردن واليرموك وفائض مياه اليرموك فى بحيرة طبرية، بالإضافة إلى تقديم دراسة لمشروع نقل مياه البحر الأحمر والبحر المتوسط للبحر الميت، كما يتم طرح مشروع لربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وتقدم إسرائيل مشروعها للتعاون المائى بين لبنان وإسرائيل، وفيه تقترح مشاريع مشتركة لاستغلال مياه نهر الحاصبانى، وذلك بغرض إنتاج الكهرباء وتحويل مياهه من حوض الليطانى إلى بحيرة طبرية.

كما قدم مشروعًا بين سوريا وإسرائيل والضفة وغزة وإسرائيل، ومن واقع تلك المشاريع نجد

---

(٧٧) «الشرق الأوسط الجديد»، ص١٤١ ـ ١٤٤.

أن إسرائيل هى المحور فى شبكة المياه المقترحة من قبلها، وهى المستفيدة من كل المشروعات الثنائية والجماعية، وتقدم نفسها فى المنطقة كقائد لها وموظف لإمكانياتها[٧٨].

ولقد كشف يونال فنيليان، الخبير الإسرائيلى فى الفيزياء النووية، أن علماء وزارة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية ـ خلال توليه مسئولية تلك الوزارة ـ عملوا على تطوير نبات خاص لديه القدرة على امتصاص كميات هائلة من مياه النيل؛ حيث يتكاثر بشكل سرطانى.

ولقد قامت إسرائيل فى عام ١٩٩٠ بدراسة عن طريق الأقمار الصناعية بالاستشعار عن بُعد بتقدير كمية المياه الجوفية المخزونة فى صحراء سيناء، وما يمكن سحبه منها بالطرق المثلى لاستغلاله فى الزراعة، وقدرت المياه المسحوبة فى ذلك الوقت بحوالى ٣٠ مليون متر مكعب[٧٩].

ولقد تجددت مطالب إسرائيل فى سيناء والماء فى عدة مشاريع. وخاصة فى فترة نتنياهو، وكانت سيناء من الخيارات المطروحة فى عدد من المشاريع الإسرائيلية، وبدأت تتردد النغمة القديمة التى قيلت منذ بدايات الصراع العربى الإسرائيلى «أرض بلا شعب» عن فلسطين و«شعب بلا أرض» عن اليهود، هذه النغمة تتردد على أن سيناء تعانى من نقص السكان، وغزة فيها الكثافة السكانية عالية، والحل أن سيناء هى المتنفس بدلًا من استرجاع الأراضى التى أخذتها إسرائيل من الفلسطينيين، فكثافة الفلسطينيين ١٠٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع، ومعنى هذا أن الفلسطينيين سيضطرون للدخول إلى الأراضى الإسرائيلية، والأفضل لإسرائيل دخولهم إلى الأراضى المصرية، وهذا سيقلل الكثافة السكانية إلى ٣٥٠ مواطنًا فى الكيلومتر المربع. وفى الوقت نفسه، فإن العمليات الفدائية للحركات الدينية المتطرفة ـ كما ترى إسرائيل ـ ستجد طريقها إلى مصر، وفى الوقت نفسه، سيؤدى إلى انفتاح اقتصادى بين مصر وغزة. ومن الطبيعى، أن يتم سد احتياجات الفلسطينيين من الماء وإمدادهم به، ويصبح بعد ذلك مده إلى إسرائيل سهلًا. ولقد بدأت تلك المشاريع تأخذ صفة الجدية فى عهد شارون الذى رأى فيها حلًا أمثل، ولكن كان يعرف أن مصر سترفضها؛ لأنها ترى أنها إعادة لاحتلال الأراضى المصرية بتوطين الفلسطينيين فى سيناء، ثم تقوم الحكومة الإسرائيلية بالهجوم عليهم لو قامت أى عملية فدائية وتستولى على أرض سيناء، فقرر أن يعوض مصر بإعطائها أرضًا صحراوية غير مستعملة داخل الحدود الدولية بنفس نسبة تنازلها عن أراضيها

---

(٧٨) «الشرق الأوسط الجديد»، ص١٣٧ ـ ١٤٤.

(٧٩) أحمد الغريب: ٧ سبتمبر ٢٠٠٩/ http /www.arrouiah.com

و http /www.elaphblog.com.

فى سيناء، ورفض أعضاء اللجنة اليهودية الذين ناقشوا المشروع المادة التى تمنح مصر أرضًا بديلة من إسرائيل بنفس النسبة، ورأوا ألا تزيد نسبة التنازل من الجانب الإسرائيلى عن أكثر من ٢٠٠ كيلومتر مربع بداخل أراضيها وحدودها المشتركة مع مصر، والأراضى التى كانت ستتنازل عنها مصر مهمة وحيوية، فى حين أن الأراضى التى تحصل عليها مصر أرض صحراوية، ويرى أنه لن يتم استغلالها؛ لأن المصريين لن يكونوا على استعداد للاستثمار فى هذه المنطقة، وعلى مصر أن توصل إليها المياه لاستصلاحها، ومعنى هذا أنه وفقًا للمشروع الإسرائيلى تتنازل مصر عن ١٦٠٠ كيلومتر مربع من أراضى سيناء، مقابل ١٥٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر من الصحراء فى إسرائيل، ويقال إن شارون عرض المشروع على كونداليزا رايس، التى عرضته على الرئيس الأمريكى كى يضغط على مصر لقبوله بدعوى أن رفضها يعد رفضًا لمشاريع السلام، ومع مرض شارون توقف، ولكن أعيد طرحه فى مشروع هرتزليا[٨٠].

مشروع هرتزليا

كان أول واضعى المشروع والخطة الدكتور جدعون بيجر، وهو أستاذ جغرافيا بجامعة تل أبيب، عمل معه باحثون إسرائيليون بقيادة البروفيسور عوزى أراد، المستشار السياسى السابق لزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، ولهذا وصفت الخطة بخطة أراد ـ بيجر.

والخطة تهدف إلى التغيير فى ترسيم الحدود الإقليمية لأربع دول عربية هى: مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا؛ مما يدعم أمن واقتصاد إسرائيل دون النظر إلى ما يترتب عليه من نتائج بالنسبة لهذه الدول.

تقتطع إسرائيل أجزاء من دول وتمنحها لأخرى، مما تراه صالحًا لتحقيق المشروع الإسرائيلى! رغم أن أيًا من تلك الدول لم تطلب من إسرائيل أن تقوم بدور المتصرف فى أراضيها، وهو نسخة من المشروعات الاقتصادية السابقة للسيطرة على اقتصاديات الدول العربية، وحل مشكلة إسرائيل الأمنية مع الفلسطينيين بتصفية المشكلة الفلسطينية ومشكلة اللاجئين[٨١].

اصطنعت إسرائيل فى البداية مبررات لإعادة ترسيم الحدود، وأن الواقع الديموجرافى الذى نشأ فى المنطقة بعد ١٩٤٨ كان الأساس فى فكرة تبادل الأراضى، وأن التحديد الجديد سيراعى

---

(٨٠) مشروع هرتزليا www.herzliya conference.org.

(٨١) وثائق ملخص خطة تبادل الأراضى التى طرحت أمام مؤتمر هرتزليا ٢٠٠٨ إعداد عوزى أراد، وجدعون بيجر، وراحيل ماكتيجر، ترجمة د. أشرف الشرقاوى، مختارات إسرائيلية، أبريل ٢٠٠٨.

الأبعاد الديموجرافية والأمنية! والسؤال لمن؟ وتوضح أنه من المحتمل أن يحصل أحد الأطراف بعد التفاوض على مساحة أقل ولكن ذات أهمية قومية للطرف الآخر، والواضح أن المساحة الكبرى لإسرائيل[٨٢].

تحتفظ إسرائيل بمساحات من هضبة الجولان التى استولت عليها فى ١٩٦٧، أما بالنسبة للقدس وغزة والضفة الغربية، فإنه على مر السنين طالبت الحكومات الإسرائيلية المختلفة بالاحتفاظ بمساحات واسعة من أراضى القدس الشرقية، وكذلك بتجمعات المستعمرات فى الضفة الغربية، ولم يتم تحديد المساحات المطلوبة بشكل رسمى.

والمشروع يقول إن مصر لديها التزام بالاتفاق السلمى مع دولة إسرائيل وليس لديها نزاع إقليمى معها!.

«وبموجب هذا المشروع، تعطى إسرائيل مصر مساحة فى النقب وتعطى مصر الفلسطينيين مساحة مثلها أو ما يزيد عن ذلك جنوبًا، وتضم إسرائيل إليها تجمعات المستعمرات ومناطق فى غور وصحراء يهودا «خطة بن أرييه ـ آيلاند»[٨٣].

وعبارة ما يزيد جعلت التوسع فى الأراضى المصرية مفتوحًا، وهى فى مقابل مساحات من صحراء النقب تماثل مساحتها ما ستأخذه إسرائيل من الفلسطينيين فى صحراء يهودا وغور الأردن، تقدم مصر أرضها للفلسطينيين فى غرب قطاع غزة فى المنطقة بين رفح والعريش (بما تبلغ مساحته) نفس المساحة التى ستأخذها من إسرائيل فى منطقة صحراء فاران.

أى أن إسرائيل ستأخذ أراضى الفلسطينيين فى الضفة، وتلزم مصر بتعويضهم عن الأراضى التي أخذتها بأرض مصرية فى سيناء بين رفح والعريش، وتعطيها صحراء فى النقب، معنى ذلك أن تفقد مصر أرضها بلا سبب، وفى الوقت نفسه عليها بالتبعية توصيل المياه إلى سيناء ثم إلى النقب، فما معنى أن تأخذ قطاعًا صحراويًا وبذلك تصل إلى النقب مياه النيل؟! وبالنسبة لإسرائيل ستحتفظ بمناطق فى الضفة تبلغ مساحتها مائتى كيلومتر مربع، بعضها فى إطار توسيع القدس وتجميع المستعمرات، وتحتفظ بمساحات من الضفة الغربية وغور الأردن.

---

(٨٢) جدعون بيجر: المرجع نفسه.

(٨٣) مشروع هرتزليا فى «مختارات إسرائيلية ـ أبريل ٢٠٠٨».

كذلك تحتفظ إسرائيل بمناطق فى هضبة الجولان تمثل ١٢٪ من مساحتها، تشمل المستعمرات وخط التلال.

وإنها ستعطى الفلسطينيين مناطق بطول الخط الأخضر مقابلة للضفة وقطاع غزة، سواء أكانت مأهولة بمواطنين عرب مسلمين أم لا، وتستكمل عملية الاستيطان بأخذ الأراضى المصرية، وإنها ستعطى الأردن منطقة صغيرة فى وادى عربة فى مواجهة المنطقة التى سيأخذها المصريون لإتاحة الفرصة للانتقال المباشر بين مصر والأردن، والمقصود إيجاد طريق يربط بين مصر وإسرائيل والأردن يسهل نقل البضائع الإسرائيلية، وإنها ستجعل لبنان يعطى سوريا أراضى من لبنان غرب خط حدود ١٩٢٠ الذى وضعته فرنسا، وستعطى إسرائيل فى المقابل للبنان أراضى فى نقاط بطول الحدود، وتعطى الأردن سوريا أراضى بطول حدودها الشمالية معها.

المسئولون عن المشروع يرون أن هذه الخطة حتى الآن مرفوضة من جانب المصريين، إلا أن بعض الساسة الأوروبيين والفلسطينيين، وكذلك مسئولين أمريكيين أبدوا اهتمامًا بإمكانية تنفيذها، على حد قول الصحف الإسرائيلية.

طمع إسرائيل فى الأرض والماء بدأ فى ١٩٠٣ واستمر حتى ٢٠١٠، والمشروع يتكرر بصورة مختلفة.

ومما يبين أن هناك جهات دولية تسعى لفرض المشروع، ما ذكرته الصحف المصرية وما حدث أخيرًا من تضييق الخناق على الفلسطينيين وجعل غزة كسجن لأهلها مع ما تقوم به من قطع الإمداد الغذائى والكهرباء، ودفع أهلها للدخول للأراضى المصرية؛ مما يجعل مشروع هرتزليا أمرًا واقعًا.

كتبت جريدة «الأهرام» فى ٤ من فبراير ٢٠٠٨ «عقب الاجتماع الوزارى المصغر الذى رأسه الرئيس حسنى مبارك لبحث مسألة الحدود مع قطاع غزة، أكد السفير سليمان عواد أن مصر تغاضت عن الاقتحام الجماعى لسكان غزة تقديرًا لمعاناتهم الإنسانية، وتفهمًا لأنه يأتى كرد فعل مباشر للحصار الإسرائيلى، وأوضح أن ترتيبات تشغيل المعبر تختلف تمامًا عن تغيير الحدود؛ لأن حدود مصر واضحة، وقد أعلن الرئيس مبارك رفضه لهذا، ومصر لم تكن طرفًا فى تلك الترتيبات عند توقيعها فى نوفمبر ٢٠٠٥، وإنما كانت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان هناك محاولة لإعادة هذه الترتيبات فإنها ستكون بين هذه الأطراف والسلطة الوطنية الفلسطينية».

وردًّا على ما يتردد من أفكار لإيجاد امتداد لقطاع غزة فى سيناء؛ قال عواد إن الرئيس مبارك أكد فى صحيفة «لا ريبليكا» أن هذا الحديث مرفوض شكلًا وموضوعًا وجملة وتفصيلًا[٨٤].

وفى العدد نفسه، طالب مجلس الشورى فى جلسته التى عقدها برئاسة صفوت الشريف ـ وحضر الاجتماع الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والمشير حسين طنطاوى وزير الدفاع واللواء حبيب العادلى وزير الداخلية وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية والوزير عمر سليمان والدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية ـ إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة فورًا، وحذر من أى انتهاك غير مسئول لأرض سيناء تحت دعوى مقايضة أرض بأرض. وفى العدد نفسه ٤ من فبراير ٢٠٠٨، ذكرت الأهرام على لسان السفير عواد ثانية أن ما يتردد فى الولايات المتحدة وإسرائيل من تقارير حول إيجاد امتداد لقطاع غزة فى سيناء التى استعادتها مصر بالحرب والسلام والمفاوضات والتحكيم الدولى وصرح عواد بأن الاجتماع الوزارى امتداد للاجتماع الوزارى الذى عقد الأسبوع الماضى، وقد تناول تطورات الموقف على الحدود وتسهيل المساعدة لسكان قطاع غزة[٨٥].

ولقد تناولت الصحافة المصرية هذا الموضوع فى العديد من المقالات، منها مقالة فى المصرى اليوم لطلعت رمضان[٨٦] عن أن المراقبين السياسيين قد حذروا من أن يفجر الموقف نتيجة الأوضاع الحالية فى الحدود المصرية مع قطاع غزة، وأنه يعد فى اتجاه تنفيذ مخطط إسرائيلى قديم بإقامة دولة فلسطينية فى شبه جزيرة سيناء باسم «غزة الكبرى»، وهو المخطط الذى يعلنه مسئولون متشددون إسرائيليون بشكل دائم ومستمر، وكان آخره دعوة كبير الحاخامات «ميتسخر» لكلٍّ من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لتنفيذ هذا المخطط الذى يعود إلى الخمسينيات من القرن العشرين، ويسلب من مصر ما لا يقل عن ألف كيلومتر مربع من شبه جزيرة سيناء، وهو مخطط قديم تنحسر عنه الأضواء أحيانًا، ولكن سرعان ما يطفو على سطح الأحداث كلما تفاقمت الأوضاع فى قطاع غزة، الذى طالما شكَّل عبئًا ثقيلًا على كاهل إسرائيل منذ احتلالها عام ١٩٦٧، وأن المخططات بدأت على الأراضى المصرية فى عام ١٩٩٦ بتوقف تراخيص البناء فى رفح المصرية على مساحة تمتد أكثر من ٦ كيلومترات بطول الحدود المصرية الفلسطينية، وثانيًا بشراء كميات

(٨٤) الأهرام: ٤/ ٢/ ٢٠٠٨.

(٨٥) الأهرام: ٤/ ٢/ ٢٠٠٨.

(٨٦) المصرى اليوم: طلعت رمضان، ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٨.

هائلة من الأراضي فى هذه المنطقة سرًّا من قبل الفلسطينيين أو من قبل النخبة الاقتصادية المصرية الجديدة التى تقوم بما يعرف بتسقيع الأرض[٨٧].

إسرائيل لن تألو جهدًا لتنفيذ مخططها، فهى لم تألُ جهدًا من بداية القرن العشرين إلى القرن الحادى والعشرين فى محاولة الوصول لسيناء ومياه النيل، واتفاقية السلام سهَّلت لها الأمور، وأمام الأزمة الحقيقية التى تعيشها إسرائيل فى ندرة المياه، فتخطيطها أن تحصل عليها من مصر وفقًا للمعاهدات الشرق أوسطية ولوجود اتفاق سلام كما ذكر بيريز، أو بالشراء، أو بربطها بالشرق الأوسط الكبير وتدويل المياه.

وإذا لم تستطع أن تحصل عليها من مصر، فمن التدخل فى دول أفريقيا، خاصة أن علاقاتها عادت مع أفريقيا بمعاهدة السلام، ورغم أن العلاقات السياسية كانت قد قطعت فى الفترة السابقة السياسى، لكن ظلت العلاقات الاقتصادية قائمة، بل إن الموساد كان يعمل فى جنوب السودان وفى عدد من الدول الأفريقية، ويتكثف نشاطه مع ازدياد مشكلة المياه، فخلال فترة قصيرة سيصبح ما ينتج من هكتار الأرض فى إسرائيل يعادل ثمن ريه، كما كتب أحد الصحفيين الإسرائيليين، فلا بد أن تجد إسرائيل مصدرًا بديلًا، ولذلك تسعى للحصول عليه من دول أفريقيا بالشراء عن طريق تشجيعها على إقامة سدود على نهر النيل، وحثها على تغيير المعاهدات التى تربطها بدول المصب لتسهيل حصولها على المياه، مما يمثل ورقة ضغط على مصر لتحقيق مشروع سيناء.

كذلك، فإن اهتمام إسرائيل بالبحر الأحمر يدفعها أيضًا للاهتمام بالدول الأفريقية المشاطئة له، وقد فتحت معاهدة السلام المجال أمام إسرائيل لاستعادة علاقاتها بالدول الإفريقية، وشهدت الثمانينيات مرحلة إعادة بناء وتشكيل هذه العلاقات، وكانت زائير أول الدول الأفريقية التى تعيد علاقتها مع إسرائيل فى مايو ١٩٨٢، بعد أن ربط الرئيس الزائيرى الأسبق موبوتو بين إعادة العلاقات، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية، وكان يريد الحصول على تقنيات عسكرية إسرائيلية مع تحسين العلاقات مع العرب بصفة عامة.

أدى الاجتياح الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ لتأخير بعض الدول فى إعادة العلاقة مع إسرائيل، ومع رد الفعل العربى المتمثل فى سحب السفراء العرب من كنشاسا، وإيقاف المصرف العربى للتنمية الاقتصادية كل معاملاته مع زائير، وتحذير من إمكانية عزلها إذا أقامت سفارة لها

---

(٨٧) المصرى اليوم طلعت رمضان، ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٨.

فى القدس، جعل كل ذلك الدول الأفريقية تتردد فى إعادة العلاقات مع إسرائيل فى الثمانينيات، خاصة أنها لم تحصل على تأكيدات من إسرائيل أو الولايات المتحدة بتعويضها، والدول التى أعادت علاقتها هى كينيا فى ١٩٨٨، وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا فى ١٩٨٩.

ولقد ظلت الدول الأفريقية مقاطعة إسرائيل على مستوى مكاتب رعاية المصالح، ومع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١، شهدت العلاقات الأفروإسرائيلية تقدمًا؛ إذ نجحت إسرائيل فى استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع دول أفريقية، مثل نيجيريا وبنين وتوجو وجامبيا، وبعد توقيع إعلان المبادئ «غزة ـ أريحا» مع الفلسطينيين فى ٤ من مايو ١٩٩٤، استعادت إسرائيل العلاقة مع رواندا فى أكتوبر ١٩٩٤، ثم بتسوانا وبوركينا فاسو وناميبيا ومدغشقر وموزمبيق، إلى أن نجحت فى استعادة علاقاتها مع ٤٤ دولة أفريقية على مستويات دبلوماسية مختلفة؛ سفارة، قنصلية، مكتب اتصال ورعاية مصالح، وذلك فى مايو ١٩٩٨.

كما تمكَّنت من إلغاء قرار الجمعية العامة بوصف الصهيونية بالعنصرية فى عام ١٩٩١ بمساندة أمريكية وتدعيم أوروبى، وموافقة مصرية.

ولقد استطاعت إسرائيل أن تقيم فى فترة التسعينيات شبكة من العلاقات القوية مع دول حوض النيل، وسنعرض فى الباب الثالث لتلك العلاقات.

ولقد وصف بعض المحللين الغربيين السياسة المصرية تجاه ما تفعله إسرائيل فى حوض النيل فى الفترة السابقة أنها تجمع بين التهوين والتهديد بالحرب، أما الآن فإنها تجمع بين التهوين والدبلوماسية.

* * *